# أثر الارقام القياسية لاسعار المستهلك على التضخم في محافظة السليمانية للمدة 2009 – 2019

**ID No.3831**

(PP 215 - 238)

https://doi.org/10.21271/zjhs.25.1.12

**لقمان عثمان عمر**

قسم الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين-اربيل

Luqman.omer@Su.edu.krd

**نشيده أحمد حسن**

كلية الهندسة / جامعة سوران

Nashida.hassan@soran.edu.iq

**الاستلام: 2020/11/04**

**القبول : 2021/01/06**

**النـــشر: 2021/02/10**

**ملخص**

تعد الارقام القياسية لاسعار المستهلك واحدة من أهم المؤشرات التي تكشف الواقع الحقيقي لمستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمستهلكين, وتستعين بها الحكومات لمعرفة التغيرات التي تطرأ في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية فضلاً عن التغيرات التي تطرأ في معدلات التضخم, لذلك يقوم البحث بتحليل أثر الارقام القياسية لاسعار المستهلك على التضخم في محافظة السليمانية, وتم التوصل الى جملة من الاستنتاجات لعل أهمها:

1. ان أسعار مجاميع السلع والخدمات سجلت ارتفاعاً في رقمها القياسي في السنوات التي تلت السنة الاولى من الدراسة ولغاية سنة (2014).
2. سجلت اسعار مجاميع السلع والخدمات انخفاضاً في رقمها القياسي في السنوات التي تلت سنة (2014) ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة.

وقد تم التوصل الى جملة من المقترحات من أهمها:-

1. العمل على سد الطلب المحلي من السلع من خلال تشجيع الصناعات الوطنية ودعمها وذلك من خلال التركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية مثل: تعليب الخضروات والفواكه, منتوجات الالبان, الانسجة والالبسة.
2. وضع الخطط الهادفة الى تحفيز النمو الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية بين العرض الكلي والطلب الكلي وذلك من خلال السيطرة على ارتفاع مستويات الاسعار والتضخم.
3. يجب عدم اغفال فعالية السياسات المالية المتشددة وفي مقدمتها تقليص الانفاق الحكومي التشغيلي (رغم اعادة النظر فيه بعد الازمة المالية التي واجهت اقتصاديات أقليم كوردستان) في التأثير في كمية السيولة ومستويات الاسعار وبالتالي معدلات التضخم.

**الكلمات المفتاحية:** الارقام القياسية لاسعار المستهلك, التضخم, محافظة السليمانية.

## المقدمة

تعد الارقام القياسية لاسعار المستهلك واحدة من أهم المؤشرات التي تكشف الواقع الحقيقي لمستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمستهلكين, وتستعين بها الحكومات لمعرفة التغيرات التي تطرأ في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية, هذا من جانب ومن جانب آخر يعد التضخم من المواضيع الاقتصادية التي تنال أهمية بالغة وخاصة في دراسات المشاكل الاقتصادية المعاصرة.وهناك عدد من المؤشرات المختلفة في تحديد نسبة التضخم وأهمها مؤشر أسعارالسلع والخدمات الاستهلاكية, فضلاً عن ان التضخم يعكس حالات اختلال في التوازن الاقتصادي في أسواق السلع والخدمات وعوامل الانتاج, وبشكل عام فانه ناجم عن حالات عدم التوازن بين التدفقات النقدية وتدفقات السلع والخدمات في الاسواق. لذا من الضروري وضع السياسات الاقتصادية التي تؤدي الى اعادة التوازن في تلك الاسواق.

**أهمية البحث:** اصبح الدور التحليلي للارقام القياسية لاسعارالمستهلك في تأشير أهداف وعملية التنمية الاقتصادية في غاية الأهمية لانها تعكس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في المجتمعات التي تعاني من أزمات اقتصادية مختلفة كما هو الحال في أقليم كوردستان العراق (منها محافظة السليمانية).

**مشكلة البحث:** تعاني اقتصاديات أقليم كوردستان العراق من عدم الاستقرار مما لها انعكاسات على الارقام القياسية لاسعار المستهلك ومعدلات التضخم ومن ثم مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

**هدف البحث:** يهدف البحث الى معرفة اتجاه واسباب التغيرات التي طرأت في الارقام القياسية لاسعار المستهلك فضلاً عن معرفة اتجاه التغيرات التي طرأت في معدلات التضخم.

**فرضية البحث:** تتجسد فرضية البحث في الآتي:-

1. ان التغيرات التي طرأت في الارقام القياسية لاسعار المستهلك خاضعة لاسباب اقتصادية و غيراقتصادية.
2. ان الانتعاش الاقتصادي الذي شهده أقليم كوردستان (منها محافظة السليمانية) لغاية سنة (2014) له دور كبير في تغير الارقام القياسية لاسعار المستهلك باتجاه الارتفاع فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم.
3. اما الازمة المالية التي تعاني منها اقتصاديات أقليم كوردستان (منها محافظة السليمانية) منذ سنة (2015) فلها انعكاسات على الارقام القياسية لاسعار المستهلك وبتغيرها باتجاه الانخفاض فضلاً عن انخفاض معدلات التضخم.

**منهجية البحث:** للوصول الى اهداف البحث تم الاعتماد على التحليل الوصفي الاستقرائي لبيان أهمية الارقام القياسية لاسعار المستهلك فضلاً عن دورها في تحديد معدلات التضخم.

**حدود البحث:** يشمل حدود البحث مكانياً محافظة السليمانية, أما زمانياً فيشمل المدة 2009 – 2019.

**خطة البحث:** تم تقسيم البحث على مبحثين, اذ تضمن المبحث الاول الاطار النظري للارقام القياسية للاسعار وقياس التضخم الاقتصادي, أما المبحث الثاني فتناول الاطار التطبيقي للنماذج القياسية المستخدمة في تقدير طبيعة الدالة لعينة الدراسة, وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

## 1. الاطارالنظري للارقام القياسية للاسعار وقياس التضخم الاقتصادي

### 1.1. الارقام القياسية للاسعار

تعتبر الارقام القياسية من الادوات الاكثر شيوعاً في الاستخدام لقياس معدلات التغير في المتغيرات والظواهر الاقتصادية المختلفة, حيث تفيد عند دراسة أسعار صنف من الاصناف, وانها تربط بين سعر الصنف في السابق وسعره الحالي وما يطرأ على هذا السعر في المستقبل.

**1.1.1. مفهوم الرقم القياسي:** تم تعريف الرقم القياسي بالعديد من التعريفات انطلاقاُ من اعتبارات عدة سواء من ناحية السعر أو من ناحية الكمية, وفيما يلي بعضاً من التعريفات التي وضعت للرقم القياسي: الرقم القياسي وسيلة أو أداة لقياس معدل التغير في قيم ظاهرة من الظواهر في زمن معين الى قيمتها في زمن آخر تتخذ كأساس للقياس ويسمى الزمن الاول بفترة الاساس والزمن الآخر بفترة المقارنة (عمر, 2017: 218), كما يعرف بأنه : أحد المقاييس الاحصائية الذي يهدف الى ابراز و إظهار التغيرات أو التبدلات التي تطرأ على أحد المتغيرات أو التعديلات التي تطرأ على مجموعة المتغيرات المرتبطة ببعضها وذلك بمرور الزمن أو بتغير الموقع الجغرافي أو تطرأ بالنسبة لأي خاصية أخرى مثل الدخل والمهن (بدر, عبابنة, 2007: 206), وكما يعرف بأنه: عبارة عن عدد نقارن به التغير النسبي الذي يصيب قيمة ظاهرة ما نظراً لاختلاف الزمان أو المكان ونحصل عليه بقسمة أسعار السلع في فترة المقارنة على أسعار السلع في فترة الاساس و نضرب الناتج في ( 100 %) (عوض, 2009: 167).

**2.1.1. مجموعات الارقام القياسية:** هناك ثلاث مجموعات للارقام القياسية وهي كالأتي:

**اولاً: الارقام القياسية للاسعار:** تستخدم لقياس معدل التضخم والحكم على مدى حدته في سنة معينة ( AL-Najar, 2008: 314-315), ومن أمثلها:-

**1. الرقم القياسي لاسعار المستهلك – التجزئة:** والذي يدل على تكاليف المعيشة ( Bowen, Starr, 1982: 617) ( Sullivan, O' Sheffrin, Perez, 2008: 134 ), ويعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدم لحساب معدل التضخم نظراً لعلاقته المباشرة باتفاقات نقابات العمال ونقابات ارباب العمل (كداوي, 2005: 57) (Gartner, 2003: 345).

**2. الرقم القياسي لاسعار الجملة:** يشمل هذا الرقم مجموعة سلع مهمة مثل الحاصلات الزراعية والدواجن والاسماك والمنتجات الحيوانية غير الغذائية ومواد البناء والاخشاب والمواد الغذائية والمشروبات والبترول ومواد الوقود والمواد الكيمياوية والادوية,

ويعطي هذا الرقم حقيقية التطورات التي يمكن ان تحدث للارقام القياسية لاسعار التجزئة ( الحاج, 2005: 214), ويستخدم لاسعار السلع المتبادلة في حصص منظمة أو أسواق أو أسعار المنتج (الاشقر, 2007: 312).

**3. الرقم القياسي لاسعار البورصة:** يعتبر الرقم القياسي للبورصة أحد أهم المؤشرات المالية والذي يقيس تطور أسعار الاسهم والسندات (جلاطو, 2003: 120- 121).

**4. الرقم القياسي للاجور والرواتب:** يستخدم لبيان مدى التغير الذي حصل على مستوى الاجور والرواتب, و تبين الأهمية النسبية للاجور والرواتب في قسم من أقسام النشاط الاقتصادي مثلاً (العصفور, 2003: 12).

**ثانياً: الارقام القياسية للكميات:** تستخدم لقياس التغير في الكميات كأوزان للترجيح أي لبيان الأهمية النسبية للسلع المختلفة التي يتضمنها الرقم (Lind, Mason, 1997: 474), ومن أمثلتها:-

**1. الرقم القياسي للانتاج الصناعي**: فهو يقيس التغيرات المادية التي تحدث في كمية مخرجات الصناعات كمخرجات المناجم والبترول وكذلك الصناعات التحويلية بكافة قطاعاتها (حسين, سعدون, 2006: 26-27).

**2. الرقم القياسي للصادرات و الاستيرادات**: يقيس الرقم القياسي لاجمالي الصادرات باعطاء أوزان ترجيحية لكل مجموعة من المجموعات السلعية, وكذلك الامر بالنسبة للرقم القياسي للاستيرادات الذي يقيس التغير في الكمية ( أو القيمة) الكلية لنفس المجموعة المختارة في الصادرات. ويفيد احتسابهما في استخراج ما يسمى بمعدل التبادل التجاري (العصفور, 2003: 11-12).

**ثالثاً: الارقام القياسية للقيم:** تستخدم لبيان التغير في الكميات وفي الاسعار في نفس الوقت ( Kieso, Weygandt, 1998: 1140 -1139), ومن أمثلتها:-

**1. الرقم القياسي للدخل القومي**: فهو يقيس تقلبات الدخل القومي على أساس تقسيم الاقتصاد الوطني الى قطاعاته الفرعية كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي ثم يصار الى دراسة الدخل في كل قطاع وكل سلعة أو انواع من السلع منسوباً الى سنة الاساس (دليل الحسابات القومية, 2005: 94-97).

**2. الرقم القياسي للانفاق على التعليم:** انه يقيس تقلبات النفقات التعليمية من الانفاق الحكومي وذلك باعطاء أوزان ترجيحية للانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي (الكليدار, ناصر, الحليم, 2009: 41-42).

**3.1.1. الرقم القياسي لاسعار المستهلك:** تعكس الارقام القياسية للاسعار التغير الذي حدث في المستوى العام لاسعار مجموعات سلعية معينة خلال فترة معينة تبدأ من سنة ما تسمى سنة الاساس ويكون الرقم القياسي للاسعار فيها =100 وتنتهي في سنة أخرى تسمى سنة المقارنة (ناصف, 2007: 44), وتوجد انواع مختلفة للارقام القياسية للاسعار (كما سبقت الاشارة اليها ) يعكس كل منها التغير في المستوى العام لاسعار مجموعة معينة من السلع, ومن هذه الارقام القياسية الرقم القياسي لاسعار المستهلكين. وأما الرقم القياسي لاسعار المستهلك فهو الرقم الذي يقيس معدل التغيرات الشهرية أو ربع السنوية أو السنوية في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية (شومان, ماجد, 2013: 362), ويعرف أيضاً بأنه الرقم الذي يقيس مدى التغير في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ( Fatah, Ahme, 2012: 80-81)( Delong, Olney, 2006: 39), كما يعرف بانه معيار لمعدل تغير الاسعار لسلة سلعية وخدمية معينة في السوق على مر الزمن (Dornbusch, Fischer, Startz, 2011: 597) , ويعتمد هذا المعدل على أساس المواد الغذائية والالبسة والسكن والوقود وأجور النقل ومختلف المعاينة الطبية والدواء والتأمين الصحي وأسعار السلع والخدمات الأخرى التي يقتنيها المستهلكون في حياتهم اليومية (Mankiw, 2010: 32-34 ) (Kvanli, Pavur, Keeling, 2003:805 ), وكما يعرف بأنه: وسيلة احصائية لقياس التغيرات الحاصلة في اسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك (مجلس التعاون لدول الخليج العربي, 2013: 17), وتم تعريفه أيضاً بأنه: مؤشر احصائي يعكس مقدار التغير النسبي في اسعار السلع والخدمات التي تمثل الاستهلاك الخاص لمعظم المستهلكين في المجتمع وذلك خلال فترة زمنية يطلق عليها فترة المقارنة, حيث تنسب أسعارها الى فترة أخرى يطلق عليها فترة الاساس (Downing, Clark, 1997: 404-405) (معروف, 2005: 197-198), حيث انه مؤشر الاكثر استعمالاً يربط بين الاسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل سلة ثابتة من السلع والخدمات في شهر محدد( Baumol, Blinder, 2006: 120-121 ), ويستخدم من قبل عامة الناس كدليل يسترشد به فيما يتعلق بميزانية الاسرة ومصادر التمويل, وهو من اكثر الطرق المستخدمة لقياس المستوى العام للاسعار ويعبر عن مدى التغير في قيمة النقود (حسين, سعيد, 2004: 316).

**4.1.1. الارقام القياسية للاسعار وقياس التضخم:** لقد جرت محاولات عديدة لايجاد مؤشرات ومقاييس يمكن الاستدلال من خلالها لظاهرة التضخم, ومن المعلوم ان لكل المقاييس شروط وبناء نظري يتلائم مع بلد ما ولا يتلائم مع بلد آخر (محمد,

2004: 34), وبما ان الارقام القياسية للاسعار تقيس التغير في المستوى العام للاسعار فهي تعد من أفضل المؤشرات لقياس معدلات التضخم (Delong, Olney, 2006: 42) (Downing, Clark, 1997: 403) (ناظم, حميد, 2013: 76), وفيما يأتي أهم الطرق لقياس ظاهرة التضخم:-

**اولاً: الرقم القياسي لاسعار المستهلك**: وهو من اكثر الارقام القياسية شيوعاً واستخداماً لدى الاقتصاديين (كما تمت الاشارة اليها سابقاً), لانه يعكس حركة أسعار السلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلك (الذهبي, محمد, 2006: 120) (جوارتيني, استروب, 1999: 214), ويمكن بناء عدة مؤشرات يعكس كل واحد منها مجموعة من السلع والخدمات, سواء كانت هذه المجموعة تدل على تشكيلة قطاعية لمجموعة من النشاطات كسلع زراعية أو خدمات توزيعية (تجارة تجزئة, نقل ومواصلات .....الخ), أوتتناول تصنيفاً أقليمياً أو حسب المدن (معروف, 2005: 197), ويعكس التضخم من وجهة نظر فئة المستهلكين الذين يغطهم هذا الرقم والذي يعتمد بصورة أساسية على بحث ميزانية الاسرة (الحصري, 2007: 146 و 150), ومع ذلك ينبغي استخدامه بشيْ من الحذر وذلك لاسباب عدة منها: المجموعات السلعية التي تمثلها لا تشمل جميع السلع و الخدمات في الاقتصاد القومي أيضاً تعتمد على عينات ثابتة في الحضر والريف وان كان تثبيت العينات أمراً واجباً احصائياً الا ان تمثيل هذه العينات للحضر والريف يتغير مع مرور الزمن (العيسى, قطف, 2006: 258-260) (الحصري, 2007: 150).

**ثانياً: الرقم القياسي لاسعار الجملة:** يعتبر الرقم القياسي لاسعار الجملة أحد المؤشرات التي من الممكن اعتمادها كمقياس للتضخم (السيد, الرشيد, 2015: 17), ويعتمد في احتسابه على أسعار الجملة لغرض قياس التغير في أسعارها, اذ يتم تقسيم السلع الى مجموعات رئيسية والأخيرة الى مجموعات فرعية والفرعية الى انواع مختلفة من السلع (الذهبي, محمد, 2006: 121), الا أنه يختلف عن الرقم القياسي لاسعار المستهلك في اهمال أسعار الخدمات لانها لا تباع ولا تشترى بالجملة (معروف, 2005: 199), وتختلف درجة تغطية هذا الرقم للسلع من دولة لآخرى, فقد تكون شاملة لعدد كبير من السلع في بعض الدول في حين تكون مقتصرة في بعض الدول الآخرى على المواد الغذائية أو المنسوجات والمواد الانشائية وقد لاتشمل كل السلع المنتجة محلياً أو المستوردة لمواجهة الطلبات النهائية والوسيطة, وهذا ما يعاب لهذا الرقم في استخدامه كمؤشر لقياس معدلات التضخم (محمد, 2004: 35-36).

**ثالثاً: الرقم القياسي لاسعار الناتج المحلي الاجمالي**: هو رقم قياسي يستعمل لقياس معدل التغير في أسعار السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الاجمالي ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة وضرب حاصل القسمة في 100, وتولى العديد من المنظمات الدولية وبالاخص صندوق النقد الدولي هذا الرقم القياسي أهمية كبيرة في قياس التضخم كمؤشر أو دليل لوجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد وذلك بسبب انه يشمل جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد المحلي (الكبيسي, مثنى, 2018: 417) (الحاج, 2005: 214).

**رابعاً: الرقم القياسي لاسعار المنتج:** يقوم هذا الرقم على اعطاء أوزان لاسعار السلع والخدمات التي تتضمنها سلة الدراسة وذلك حسب الأهمية الاقتصادية للمنتجات المعنية على ان تكون الاوزان متناسبة مع الانفاق الكلي من قبل المستهلكين على هذه المنتجات (السيد, الرشيد, 2015: 17) (معروف, 2005: 198-199).

**2.1. ظاهرة التضخم الاقتصادي**

التضخم هو احدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تواجه أغلب بلدان العالم وتسعى لمعالجتها والحد من تأثيراتها وخاصة في اقتصاديات السوق التي تخضع للتقلبات الاقتصادية الدورية, لان التضخم اذا لم تستطيع الحكومة السيطرة عليه قد تكون له تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية, لذا من الضروري التعرف على طبيعة هذه الظاهرة وآثارها وسبل معالجتها.

**1.2.1. مفهوم التضخم:** تم تعريف التضخم بالعديد من التعريفات منها: التضخم هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، ويمكن التعبير عنه على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد أي القدرة الشرائية لتلك الوحدة (فريح, 2018: 144), كما يعرف بانه:كل زيادة في التداول النقدي مقابل زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و الخدمات خلال مدة زمنية معينة مما يؤدي الى زيادة في المستوى العام للاسعار (الشريفي, 2019: 61), وكما ويعرف بانه: الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية (كيطان, 2017: 5).

**2.2.1. الآثار الاقتصادية للتضخم:** تؤدي ظاهرة التضخم إلى العديد من النتائج والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد، ويمكن التعرض لأهم هذه الآثار وكالآتي:-

1. الاثر على عدالة توزيع الدخل: يؤثر التضخم على عدالة توزيع الدخل حيث تنتفع فئات معينة في المجتمع في حين تتضرر فئات أخرى، حيث ينتفع أصحاب الأسهم بسبب ارتفاع اسعار الاسهم في ظل التضخم[1] ويستفاد المدينون لانهم حصلوا على نقود ذات قوة شرائية اكثر في حين انهم يسددوا ديونهم بنقود ذات قوة شرائية اقل بسبب التضخم ،كما يستفاد اصحاب الدخول التي مصدرها الأرباح وكذلك أصحاب الدخول الحرة لانها ترتفع مع ارتفاع الاسعار كما يستفاد اصحاب العقارات والموجودات الثابتة الاخرى بسبب الارباح الطائلة التي تحققت لهم بفعل ارتفاع الاسعار (العبيدي, 2009: 104), اما الفئات الاخرى التي تتضرر بسبب التضخم منهم الدائنون لانهم يستلمون نقودا ذات قوة شرائية اقل مقارنة بقوتها الشرائية عندما دفعت بهيئة قروض خاصة القروض متوسطة وطويلة الأجل. كما يتضرر اصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين بسبب انخفاض القوة الشرائية لدخولهم وهذا مما يؤدي الى تفاوت توزيع الدخول لصالح اصحاب دخول الملكية على حساب أصحاب الدخول الثابتة (الوزني, الرفاعي, 2007: 261)(علي, العيسى, 2004: 461 – 462).

2. أثر التضخم على ميزان المدفوعات**:** يؤثر التضخم تأثير سلبيا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى عجز في ميزانية من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي توجهها زيادة كافية في الانتاج الداخلي, ومن ثم يزيد الميل الحدي للإستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير وتهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير, وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية (عبدالهادي, الصرايرة, عباس, 2013: 203) (يوسف و محمدامين, 2019: 23).

3. أثر التضخم على سعر الصرف : يؤدي التضخم إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وبالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية وما إلى ذلك من آثار سلبية على عملية الاستثمارات الأجنبية في الداخل نظرة لعدم استقرار قيمة العملة المحلية وسعر صرفها، لذلك يعد التضخم ظاهرة خطيرة على مسار وحركة الاقتصاد القومي ذلك لأن التضخم يسهم دائما في انخفاض القوة الشرائية للعملة وبالتالي يؤدي إلى زيادة الأموال المطلوبة لتمويل المشروعات الاقتصادية (حسين, 2015: 41).

4. زيادة أسعارالفائدة: حيث أن ارتفاع معدل الفائدة في البنوك يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسات، وبالتالي ينخفض الطلب على القروض وتقل الفوائد بالنسبة للبنوك، وهذا الانخفاض يوافق قلة الاقتراض أما في حالة انخفاض معدل الفائدة فإن الطلب على القروض يزيد، وبالتالي تزيد الفائدة البنكية وهذه الزيادة توافق الزيادة في حجم القروض (الوزني, الرفاعي, 2007: 187 – 188).

5.ضعف الادخارات والاستثمارات: يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار إلى إضعاف الحوافز الفردية على الادخار والاستثمار، والتوجه بدلا من ذلك نحو الإنفاق الاستهلاكي الأني، هربا من ارتفاع الأسعار المتوقع, وهذا بدوره سيعيق تيار المدخرات نحو مؤسسات الادخار مما يضعف بالتالي فعالية المؤسسات والأسواق المالية، ويؤدي إلى إضعاف حوافز الاستثمار(فارس, 2019: 13).

**3.2.1. سياسات معالجة التضخم**

**اولاً/ السياسة النقدية وأدواتها**: فتهدف إلى التأثير في عرض النقد لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع وتعتبر إدارة السياسة النقدية الوظيفة الكبرى للبنك المركزي ( Romer, 2006: 496 )، وفيما يلي أهم أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم:-

1.سعر الفائدة: وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية اذ تلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لنسبة الفائدة الذي يحدده البنك المركزي وهو الوحيد الذي لديه الصلاحية (الحق) في تغير هذا السعر في حالة التضخم اذ يتم امتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق أسعار الفائدة المرتفعة على الودائع للأفراد أو المؤسسات، لإيداع أموالهم مع رفع نسب الفائدة بشكل كبير على القروض ( Gordon, 2009: 286-287 ).

2.سعرالخصم: وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية, بمعنى آخر هو ذلك السعر الذي بناء عليه يتحدد حجم الاقتراض بين البنوك المركزية و البنوك التجارية ومن البديهي ان يكون السعر الذي تحصل عليه البنوك التجارية

[1] ان الارتفاع المستمر في معدلات التضخم سوف يدفع الدول الى اتخاذ العديد من الاجراءات الخاصة بها منها فرض ضرائب على الشركات التي من شأنها ان تؤدي الى انخفاض ارباح وعوائد الشركات المصدرة للاسهم ومن ثم انخفاض القيمة السوقية للاسهم مما يؤدي الى انخفاض الطلب على الاسهم (علي, 2013: 79) (يونس, عمادالدين, 2009: 12).

مقابل تقديمها للقروض و التسهيلات الائتمانية اكبر من السعر الذي بموجبه تقترض من البنوك المركزية, بمعنى آخر ان سعر الفائدة يكون أعلى بقليل من سعر الخصم و ذلك حتى تتمكن البنوك التجارية من تحقيق هامش من الربح, و بشكل عام يمكن القول أنه في حالة حدوث التضخم فان البنك المركزي يقوم برفع سعر الخصم, وعندها ستقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة لمواجهة التضخم عن طريق امتصاص اكبر قدر من السيولة الموجودة بين أيدي الافراد (التميمي, 2019 :307) (عبدالهادي, الصرايرة, عباس, 2013: 206).

3.نسبة الاحتياط القانوني: تعد هذه الأداة من الأدوات الفعالة وخاصة في البلدان النامية، ويعود ذلك لأثرها المباشر في حجم الائتمان أو القدرة الافتراضية للبنك، مما يجعله عرضة لنفس الانتقاد الموجه لكل من سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة دون ضرورة توفر سوق نقدية ومالية واسعة، إلا إن فاعلية هذه الأداة تعود إلى سيطرة البنك المركزي على البنوك التجارية في تغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وان نجاح هذه السياسة يختلف من دولة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية للدولة غير إن تغير هذه النسبة بحرية كاملة يمكن البنك المركزي من التحكم بالتدفق النقدي الدقيق في الائتمان إلا أنه أحيانا يربك حركة الائتمان في الدولة النامية التي تتميز بالتذبذب والموسمية نتيجة لاختلال هيكلها الإقتصادي (الناشي, 2014: 126).

4. عملية السوق المفتوحة: وهي تلك العملية المتعلقة ببيع أو شراء السندات الحكومية وما لها من تأثير مباشر على حجم النقود المعروضة في الاقتصاد, ففي ظل وجود التضخم في الاقتصاد فان السلطة النقدية ستقوم ببيع السندات الحكومية و بمعدل عائد مرتفع نوعاً ما الامر الذي سيعمل على تقليص حجم النقود المعروضة في الاقتصاد وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية للنقود و تخفيض حدة التضخم (عبدالهادي, الصرايرة, عباس, 2013: 207) .

**ثانياً/ السياسة المالية وأدواتها:** تتم معالجة أثار التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، والمتمثلة في:-

1. الرقابة على الضريبة: تمثل الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة لتحقيق النفع العام, وتقوم السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل لأجل تخفيض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وعليه يحدث انخفاض في الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة، وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وهذا ما يساهم في التقليل من التضخم الناشئ عن زيادة الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل (زغاد, 2019: 8).

2.سياسة الإنفاق العام: يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كاحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دوراً بارزاً في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص، ما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات (حميد, 2015: 55).

3. الرقابة على الدين العام: تعمل هذه الرقابة على تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، فالحكومة تستطيع الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الأفراد، وتقليل إنفاقهم في سوق السلع ويفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، إذ ليس الهدف هو إحلال الحكومة محل القطاع الخاص في الإنفاق، إنما حبس ما أمكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد. وقد يعترض على هذا المبدأ من أن الحكومة تتحمل نفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضهم، في حين تحتفظ هي بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزائنها. مما يقودها إلى تحمل خسارة، إلا أن التضخم وما يلحقه من آثار سلبية تفوق كثيرا مجرد دفع الفائدة على أصل ثابت لا يدر دخلا (نوة, 2016: 126).

**ثالثاً/ سياسة الرقابة على الأسعار:** يعد الاعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن في سوق السلع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي محدود الفعالية، خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية، ولذلك تلجأ الحكومة إلى استخدام أدوات جديدة تهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، وتعد الرقابة على الأسعار من أهم تلك الأدوات والتي يرجع الهدف من استخدامها إلى وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في مستويات الأسعار، بحيث تحدد الأسعار ادارياً، وبما يعمل على توفير السلع الأساسية بأثمان تناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع, ويتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم كبار المنتجين والمستثمرين بأسعارها، بهدف حماية الأفراد من الاحتكار، خاصة

في ظل ظروف الحروب والكوارث الطبيعية. ويتم تثبيت الأسعار من خلال وضع حدا أعلى لأسعار السلع، بحيث تحدد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب (الجلال, 2006: 73).

**2.تحليل الارقام القياسية لاسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في محافظة السليمانية للمدة 2009 – 2019 [1]**

بغية التعرف على واقع الارقام القياسية لاسعار السلع فضلاً عن معدلات التضخم في محافظة السليمانية للمدة 2009 – 2019 [2] تم تقسيم هذا المبحث الى ما يأتي:-

**1.2. المواد الغذائية:** بالاعتماد على جدول (1) يمكن بيان الآتي:-

أولاً: الارقام القياسية للاسعار: ان الارقام القياسية للاسعار متذبذبة شهرياً طول مدة الدراسة, مما انعكس على نسب التغير بالموجب والسالب, وان المتوسط السنوي للارقام القياسية للاسعار أيضاً متذبذب, الا ان التغيرات كانت باتجاه الارتفاع ولغاية سنة (2014), بعد ذلك تغير باتجاه الانخفاض وذلك من سنة (2015) ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة (2019). وقد بلغ متوسط الرقم القياسي في السنة الاولى من الدراسة (2009) (135.6), أما متوسط الرقم القياسي في السنة الأخيرة من الدراسة (2019) فبلغ (95.2), وان أعلى متوسط كان في سنة (2012) اذ بلغ (152.9), في حين أدنى متوسط كان في سنة (2017) اذ بلغ (93.6), وفيما يتعلق بمتوسط الارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (123.172), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي للارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (2.607-%). ويمكن ارجاع تلك التغيرات الى جملة من الاسباب منها: بالنسبة للتذبذبات الشهرية فانها تعود الى التذبذب في الكميات المطلوبة والمتأثرة بالمناسبات الدينية والمناسبات الوطنية فضلاً عن التذبذب في الكميات المعروضة للانتاج الزراعي محلياً وبخاصة الخضروات والفواكه والالبان, أما بالنسبة للتغيرات السنوية ( بما انها سجلت ارتفاعاً ولغاية سنة 2014) فانها تعود الى ارتفاع دخل الاسر بسبب ارتفاع الاجور والرواتب ولغاية سنة (2014) والدليل على ذلك ان الاسعار سجلت انخفاضاً في رقمها القياسي في سنة (2015) ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة بسبب انخفاض الكميات المطلوبة والدخل للاسر الناجمة عن تأخر وانخفاض الاجور والرواتب [3] لان أقليم كوردستان العراق يعاني من أزمة مالية كبيرة, ويمكن القول ان هذه الاسباب هي مكملة لبعضها البعض.

ثانياً: معدلات التضخم[1]: بلغ معدل التضخم في السنة الاولى من الدراسة (35.6), أما معدل التضخم في السنة الأخيرة من الدراسة فبلغ (4.8-), وان أعلى معدل للتضخم كان في سنة (2012), اذ بلغ (52.9), في حين أدنى معدل للتضخم كان في سنة (2017) اذ بلغ (6.4-), وفيما يتعلق بمتوسط معدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (23.172), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي لمعدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (2.933-%). وبالنظر الى الجدول يتضح ان معدلات التضخم في السنوات التي سنة (2014) ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة كانت سالبة ويمكن ارجاعه الى تداعيات الازمة المالية التي تواجه الاقليم.

---

[1] تم احتساب الارقام القياسية لاسعار السلع والخدمات الاستهلاكية باستخدام صيغة لاسبير وبالاعتماد على سنة (2007) كسنة أساس ولاكثر من (600) سلعة وخدمة (التقرير السنوي لهيئة احصاء أقليم كوردستان, 2017: 3).

[2] تم الاستغناء عن سنة (2008) بسبب النقص في البيانات ولاربعة أشهر.

[3] ان السبب الرئيسي لتأخر وانخفاض الاجور والرواتب يعود الى تطبيق نظام الادخار الاجباري من قبل حكومة أقليم كوردستان منذ سنة (2016)ناهيك عن عدم دفع الاجور والرواتب لأربعة الأشهر الأخيرة لسنة (2015) ولغالبية المنتسبين مما أدى الى تقليل السيولة لدى الوحدات الاقتصادية وبخاصة للاسر وبالتالي انخفاض الدخول فضلاً عن تحفظهم بشراء نفس الكميات السابقة تحسباً لاستمرارية تطبيق نظام الادخار الاجباري.

[1] تم احتساب معدل التضخم بالاعتماد على الصيغة الآتية:-

معدل التضخم= الرقم القياسي لتكاليف المعيشة – 100 (حيث ان 100 تمثل الرقم القياسي للاسعار لسنة الاساس) المصدر:(عمر, 2017: 224) ( O'Sullivan, Sheffrin, Peres, 2008:134).

جدول (1) الارقام القياسية لاسعاربنود المواد الغذائية في محافظة السليمانية 2009 –2019

| السنوات / الاشهر | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير |
| كانون الثاني | 126.51 | _ | 135.73 | _ | 143.86 | _ | 150.41 | _ | 144 | _ | 157.6 | _ | 95.6 | _ | 98.2 | _ | 94.3 | _ | 93.2 | _ | 91.5 | _ |
| شباط | 130.76 | 3.359 | 136.23 | 0.368 | 143.86 | 0 | 151.14 | 0.485 | 148.7 | 3.264 | 152.6 | -3.173 | 91 | -4.812 | 99.8 | 1.629 | 94.4 | 0.106 | 93 | -0.215 | 90.7 | -0.874 |
| آذار | 137.67 | 5.284 | 145.52 | 6.819 | 145.92 | 1.432 | 157.87 | 4.453 | 155.6 | 4.640 | 154.2 | 1.048 | 101.9 | 11.978 | 98.7 | -1.102 | 94.6 | 0.212 | 94.2 | 1.290 | 93.9 | 3.528 |
| نيسان | 127.32 | -7.518 | 151.09 | 3.828 | 145.23 | -0.473 | 158.84 | 0.614 | 161.1 | 3.535 | 153.4 | -0.519 | 101.8 | -0.098 | 99.1 | 0.405 | 95.7 | 1.163 | 94.4 | 0.212 | 101.8 | 8.413 |
| آيار | 141.2 | 10.902 | 136.45 | -9.690 | 147.8 | 1.770 | 160 | 0.730 | 152.4 | -5.400 | 148.1 | -3.455 | 91.2 | -10.413 | 94.1 | -5.045 | 95.5 | -0.209 | 94.4 | 0 | 102.3 | 0.491 |
| حزيران | 132.1 | -6.445 | 135.84 | -0.447 | 147.3 | -0.338 | 148.01 | -7.494 | 148.3 | -2.690 | 149.6 | 1.013 | 91.5 | 0.329 | 93.3 | -0.850 | 95.2 | -0.314 | 94.6 | 0.212 | 95.2 | -6.940 |
| تموز | 132.27 | 0.129 | 136.49 | 0.479 | 142.2 | -3.462 | 151.95 | 2.662 | 150.2 | 1.281 | 147.2 | -1.604 | 98.2 | 7.322 | 93.3 | 0 | 92.3 | -3.046 | 94.9 | 0.317 | 100.3 | 5.357 |
| آب | 140.19 | 5.988 | 138.33 | 1.348 | 140.93 | -0.893 | 154.58 | 1.731 | 149.8 | -0.266 | 150.5 | 2.242 | 99.8 | 1.629 | 93.9 | 0.643 | 91.9 | -0.433 | 95.1 | 0.211 | 97.8 | -2.493 |
| ايلول | 138.42 | -1.263 | 144.05 | 4.135 | 141.95 | 0.724 | 159.74 | 3.338 | 152.8 | 2.003 | 149.8 | -0.465 | 94.3 | -5.511 | 94.3 | 0.426 | 92.1 | 0.218 | 94.4 | -0.736 | 93.3 | -4.601 |
| تشرين الاول | 149.85 | 8.257 | 150.26 | 4.311 | 143.86 | 1.346 | 150.9 | -5.534 | 154.5 | 1.113 | 150.5 | 0.467 | 94.1 | -0.212 | 94.1 | -0.212 | 92.4 | 0.326 | 96.6 | 2.331 | 92.6 | -0.750 |
| تشرين الثاني | 136.87 | -8.662 | 148.05 | -1.471 | 147.1 | 2.252 | 146.1 | -3.181 | 154.6 | 0.065 | 157.2 | 4.452 | 98.2 | 4.357 | 93.1 | -1.063 | 92.3 | -0.108 | 95.5 | -1.139 | 91.6 | -1.080 |
| كانون الاول | 134.43 | -1.783 | 144.29 | -2.540 | 149.51 | 1.638 | 145.38 | -0.493 | 155.6 | 0.647 | 152.8 | -2.799 | 98.3 | 0.102 | 92.9 | -0.215 | 93 | 0.758 | 96.2 | 0.733 | 90.8 | -0.873 |
| المتوسط | 135.6 | 0.750 | 141.9 | 0.649 | 145.0 | 0.363 | 152.9 | -0.244 | 152.3 | 0.745 | 152.0 | -0.254 | 96.3 | 0.425 | 95.4 | -0.489 | 93.6 | -0.121 | 94.7 | 0.292 | 95.2 | 0.016 |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | 4.646 | _ | 2.184 | _ | 5.448 | _ | -0.392 | _ | -0.196 | _ | -36.644 | _ | -0.934 | _ | -1.886 | _ | 1.175 | _ | 0.527 | _ |
| معدل التضخم | 35.6 | _ | 41.9 | _ | 45 | _ | 52.9 | _ | 52.3 | _ | 52 | _ | -3.7 | _ | -4.6 | _ | -6.4 | _ | -5.3 | _ | -4.8 | _ |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | 17.697 | _ | 7.399 | _ | 17.556 | _ | -1.134 | _ | -0.574 | _ | -107.115 | _ | 24.324 | _ | 39.130 | _ | -17.188 | _ | -9.434 | _ |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة احصاء اقليم كوردستان العراق للسنوات 2009 - 2019

**2.2. الأقمشة والالبسة والاحذية:** بالاعتماد على جدول (2) يمكن بيان الآتي:-

أولاً: الارقام القياسية للاسعار: ان الارقام القياسية للاسعار متذبذبة شهرياً طول مدة الدراسة, مما انعكس على نسب التغير بالسالب والموجب, أما المتوسط السنوي للارقام القياسية فقد تغير باتجاه الارتفاع ولغاية سنة (2014), بعد ذلك تغير المتوسط باتجاه الانخفاض ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة. وقد بلغ متوسط الرقم القياسي في السنة الاولى من الدراسة (2009) (127.6), أما متوسط الرقم القياسي في السنة الأخيرة من الدراسة (2019) فبلغ (91.6), وان أعلى متوسط كان في سنة (2014) اذ بلغ (137.9), في حين أدنى متوسط كان في سنة (2017) اذ بلغ (89.1), وفيما يتعلق بمتوسط الارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (116.3), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي للارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (2.921-%). ويمكن ارجاع تلك التغيرات الى جملة من الاسباب منها: بالنسبة للتذبذبات الشهرية فانها تعود الى التذبذب في الكميات المطلوبة والمتأثرة بالمناسبات الدينية والمناسبات الوطنية وظهور الموديلات الجديدة حسب المواسم السنوية فضلاً عن مواسم الدراسة, أما بالنسبة للتغيرات السنوية ولغاية سنة (2014) (بما انها سجلت ارتفاعاً) فانها تعود الى ارتفاع دخل الاسر التي تمت الاشارة اليها سابقاً, وأما بالنسبة للتغيرات السنوية من سنة (2016 – 2019) (بما انها سجلت انخفاضاً) فانها تعود الى تداعيات تطبيق نظام الادخار الاجباري والتي تمت الاشارة اليها أيضاً.

ثانياً: معدلات التضخم: بلغ معدل التضخم في السنة الاولى من الدراسة (27.6), أما معدل التضخم في السنة الأخيرة من الدراسة فبلغ (8.4-), وان أعلى معدل للتضخم كان في سنة (2014) اذ بلغ (37.9), في حين أدنى معدل للتضخم كان في سنة (2017) اذ بلغ (10.9-), وفيما يتعلق بمتوسط معدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (16.3), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي لمعدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (30.447-%).

جدول (2) الارقام القياسية لاسعار الأقمشة والالبسة والاحذية فى محافظة السليمانية 2009- 2019

| السنوات / الاشهر | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير |
| كانون الثاني | 132.06 | _ | 134.18 | _ | 129.69 | _ | 128.85 | _ | 133.5 | _ | 137.5 | _ | 114.1 | _ | 113.8 | _ | 91.3 | _ | 89.4 | _ | 91.2 | _ |
| شباط | 118.05 | -10.609 | 134.93 | 0.559 | 129.88 | 0.147 | 129.7 | 0.660 | 134.1 | 0.449 | 136.3 | -0.873 | 114.7 | 0.526 | 113.3 | -0.439 | 91.2 | -0.110 | 88.3 | -1.230 | 90.2 | -1.096 |
| آذار | 125.4 | 6.226 | 155.24 | 15.052 | 128.7 | -0.909 | 129.8 | 0.077 | 133.8 | -0.224 | 136.1 | -0.147 | 114.3 | -0.349 | 111.7 | -1.412 | 89.5 | -1.864 | 88.3 | 0 | 91.2 | 1.109 |
| نيسان | 122.83 | -2.049 | 126.12 | -18.758 | 123.99 | -3.660 | 129.42 | -0.293 | 133.6 | -0.149 | 136.2 | 0.073 | 114.3 | 0 | 106.4 | -4.745 | 89.5 | 0 | 89 | 0.793 | 91.7 | 0.548 |
| آيار | 129.3 | 5.267 | 121.12 | -3.964 | 124.19 | 0.161 | 130.1 | 0.525 | 134.8 | 0.898 | 144 | 5.727 | 114.4 | 0.087 | 105.3 | -1.034 | 91.2 | 1.899 | 89 | 0 | 92.8 | 1.200 |
| حزيران | 129.54 | 0.186 | 120.63 | -0.405 | 124.78 | 0.475 | 130.18 | 0.061 | 137.5 | 2.003 | 138.1 | -4.097 | 116.6 | 1.923 | 105.1 | -0.190 | 89.5 | -1.864 | 89 | 0 | 91.8 | -1.078 |
| تموز | 127.64 | -1.467 | 112.39 | -6.831 | 125.66 | 0.705 | 130.37 | 0.146 | 138.4 | 0.655 | 138 | -0.072 | 114.2 | -2.058 | 107 | 1.808 | 86.6 | -3.240 | 89 | 0 | 91.8 | 0 |
| آب | 128.96 | 1.034 | 115.85 | 3.079 | 126.35 | 0.549 | 131.36 | 0.759 | 137.2 | -0.867 | 136.4 | -1.159 | 114.4 | 0.175 | 109 | 1.869 | 86.6 | 0 | 89 | 0 | 91.7 | -0.109 |
| ايلول | 128.68 | -0.217 | 124.62 | 7.570 | 126.44 | 0.071 | 131.45 | 0.069 | 137 | -0.146 | 139.1 | 1.979 | 109 | -4.720 | 109 | 0 | 86.6 | 0 | 89.4 | 0.449 | 91.7 | 0 |
| تشرين الاول | 122.68 | -4.663 | 126.08 | 1.172 | 124.49 | -1.542 | 131.71 | 0.198 | 136.8 | -0.146 | 136.5 | -1.869 | 109 | 0 | 109 | 0 | 88.3 | 1.963 | 90.8 | 1.566 | 91.7 | 0 |
| تشرين الثاني | 132.88 | 8.314 | 126.03 | -0.040 | 128.33 | 3.085 | 132.07 | 0.273 | 136.7 | -0.073 | 137.9 | 1.026 | 114.3 | 4.862 | 106.1 | -2.661 | 89.4 | 1.246 | 91 | 0.220 | 91.6 | -0.109 |
| كانون الاول | 133.76 | 0.662 | 129.49 | 2.745 | 128.54 | 0.164 | 133.53 | 1.105 | 139.7 | 2.195 | 138.6 | 0.508 | 115.6 | 1.137 | 114.6 | 8.011 | 89.4 | 0 | 91 | 0 | 91.7 | 0.109 |
| المتوسط | 127.6 | 0.244 | 127.2 | 0.016 | 126.8 | -0.069 | 130.7 | 0.326 | 136.1 | 0.418 | 137.9 | 0.100 | 113.7 | 0.144 | 109.2 | 0.110 | 89.1 | -0.179 | 89.4 | 0.163 | 91.6 | 0.052 |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | -0.313 | _ | -0.314 | _ | 3.075 | _ | 4.131 | _ | 1.322 | _ | -17.548 | _ | -3.957 | _ | -18.406 | _ | 0.336 | _ | 2.460 | _ |
| معدل التضخم | 27.6 | _ | 27.2 | _ | 26.8 | _ | 30.7 | _ | 36.1 | _ | 37.9 | _ | 13.7 | _ | 9.2 | _ | -10.9 | _ | -10.6 | _ | -8.4 | _ |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | -1.449 | _ | -1.471 | _ | 14.552 | _ | 17.590 | _ | 4.986 | _ | -63.852 | _ | -32.847 | _ | -218.478 | _ | -2.752 | _ | -20.755 | _ |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة احصاء اقليم كوردستان العراق للسنوات 2009 – 2019

**3.2. السكن:** بالاعتماد على جدول (3) يمكن بيان الآتي:-

أولاً: الارقام القياسية للاسعار: بالرغم من التذبذبات الشهرية الا ان الاسعار سجلت ارتفاعاً مستمراً في رقمها القياسي لغاية سنة (2014) وهذا ما عكسته نسب التغير الموجبة (سنوياً), الا انها انخفضت للسنوات التي تلت سنة (2014) وبشكل تدريجي لغاية السنة الأخيرة من الدراسة (2019) وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة. وقد بلغ متوسط الرقم القياسي في السنة الاولى من الدراسة (2009) (109.1), أما متوسط الرقم القياسي في السنة الأخيرة من الدراسة (2019) فبلغ (87.2)وهو أدنى متوسط, في حين أعلى متوسط كان في سنة (2014) اذ بلغ (143.9). وفيما يتعلق بمتوسط الارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (115.627), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي للارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (1.746-%). ويمكن ارجاع تلك التغيرات في الاسعار ولغاية سنة (2014) الى زيادة الطلب على العقارات السكنية ولجملة من الاسباب منها: زيادة عدد السكان والاسر, نزوح العديد من الاسر من القرى والنواحي الى الأقضية ومركز المحافظة, ارتفاع الدخول وانتعاش التجارة وتوجه التجار نحو شراء البيوت وبخاصة للوحدات السكنية القريبة من الاسواق, اطلاق القوانين التي تجيز لصاحب العقار زيادة الايجارات السنوية, زيادة عدد الوافدين من الخارج واقامتهم بسبب الانفتاح مع الخارج فضلاً عن كثرة عدد النازحين بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والامنية في الداخل وفي الدول المجاورة للعراق. وفيما يتعلق بالتغيرات في الاسعار من سنة (2015 – 2019) بما انها سجلت انخفاضاً في رقمها القياسي فيمكن تقسيم أهم الاسباب على اتجاهين, الاتجاه الاول: الازمة المالية التي تواجه أقليم كوردستان منذ سنة (2015) والتي نتج عنها تطبيق نظام الادخار الاجباري من قبل الحكومة على منتسبيها مما أدى الى تقليل الدخول والسيولة وبالتالي انخفاض الطلب على الوحدات السكنية, أما الاتجاه الثاني فتكمن في عودة عدد كبير من النازحين المحليين الى مناطقهم وبالتالي انخفاض الطلب على الوحدات السكنية أيضاً.

ثانياً: معدلات التضخم: بلغ معدل التضخم في السنة الاولى من الدراسة (9.1), أما معدل التضخم في السنة الأخيرة من الدراسة فبلغ (12.8-) وهو أدنى معدل, في حين أعلى معدل كان في سنة (2014) اذ بلغ (43.9). وفيما يتعلق بمتوسط معدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (15.627), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي لمعدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (11.180-%).

جدول (3) الارقام القياسية لاسعار السكن في محافظة السليمانية للمدة 2009- 2019

| السنوات / الاشهر | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير |
| كانون الثاني | 109.79 | _ | 109.34 | _ | 108.99 | _ | 119.99 | _ | 135.5 | _ | 142.4 | _ | 129.8 | _ | 126.3 | _ | 120.1 | _ | 94.3 | _ | 89.4 | _ |
| شباط | 109.79 | 0 | 109.34 | 0 | 108.99 | 0 | 119.99 | 0 | 135.5 | 0 | 142.4 | 0 | 129.8 | 0 | 126.3 | 0 | 120.1 | 0 | 94.3 | 0 | 88.6 | -0.895 |
| آذار | 108.97 | -0.747 | 109.34 | 0 | 108.99 | 0 | 119.99 | 0 | 135.5 | 0 | 142.4 | 0 | 129.8 | 0 | 126.3 | 0 | 120.1 | 0 | 94.3 | 0 | 86.8 | -2.032 |
| نيسان | 108.15 | -0.753 | 109.34 | 0 | 114.71 | 5.248 | 123.7 | 3.092 | 136.8 | 0.959 | 144.1 | 1.194 | 129.8 | 0 | 118.4 | -6.255 | 116.1 | -3.331 | 92.3 | -2.121 | 86.4 | -0.461 |
| آيار | 109.79 | 1.516 | 109.34 | 0 | 114.71 | 0 | 123.7 | 0 | 136.8 | 0 | 144.1 | 0 | 129.8 | 0 | 118.4 | 0 | 116.1 | 0 | 92.3 | 0 | 86.6 | 0.231 |
| حزيران | 109.79 | 0 | 109.34 | 0 | 114.71 | 0 | 123.7 | 0 | 136.8 | 0 | 144.1 | 0 | 129.8 | 0 | 118.4 | 0 | 116.1 | 0 | 91.8 | -0.542 | 86.4 | -0.231 |
| تموز | 109.79 | 0 | 111.79 | 2.241 | 116.26 | 1.351 | 123.7 | 0 | 135.7 | -0.804 | 142.4 | -1.180 | 129.8 | 0 | 121.1 | 2.280 | 109 | -6.115 | 92.6 | 0.871 | 86.4 | 0 |
| آب | 109.79 | 0 | 111.79 | 0 | 116.26 | 0 | 123.7 | 0 | 135.7 | 0 | 142.4 | 0 | 129.8 | 0 | 121.1 | 0 | 109 | 0 | 81.6 | -11.879 | 85.4 | -1.157 |
| ايلول | 108.97 | -0.747 | 111.79 | 0 | 116.26 | 0 | 123.7 | 0 | 135.7 | 0 | 142.4 | 0 | 121.1 | -6.703 | 121.1 | 0 | 109 | 0 | 79.6 | -2.451 | 85.3 | -0.117 |
| تشرين الاول | 108.15 | -0.753 | 109.34 | -2.192 | 113.29 | -2.555 | 125.4 | 1.374 | 135.8 | 0.074 | 146.7 | 3.020 | 121.1 | 0 | 121.1 | 0 | 101.9 | -6.514 | 79.8 | 0.251 | 85.9 | 0.703 |
| تشرين الثاني | 108.15 | 0 | 109.34 | 0 | 113.29 | 0 | 125.4 | 0 | 135.8 | 0 | 146.7 | 0 | 128.4 | 6.028 | 121.1 | 0 | 101.9 | 0 | 79 | -1.003 | 90.3 | 5.122 |
| كانون الاول | 108.15 | 0 | 109.34 | 0 | 113.29 | 0 | 125.4 | 0 | 135.8 | 0 | 146.7 | 0 | 128.4 | 0 | 121.1 | 0 | 101.9 | 0 | 79.6 | 0.759499 | 89.4 | -0.997 |
| المتوسط | 109.1 | -0.135 | 110.0 | 0.004 | 113.3 | 0.368 | 123.2 | 0.406 | 136.0 | 0.021 | 143.9 | 0.276 | 128.1 | -0.061 | 121.7 | -0.361 | 111.8 | -1.451 | 87.6 | -1.465 | 87.2 | 0.015 |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | 0.824 | _ | 3 | _ | 8.737 | _ | 10.389 | _ | 5.808 | _ | -10.979 | _ | -4.996 | _ | -8.134 | _ | -21.645 | _ | -0.456 | _ |
| معدل التضخم | 9.1 | _ | 10 | _ | 13.3 | _ | 23.2 | _ | 36 | _ | 43.9 | _ | 28.1 | _ | 21.7 | _ | 11.8 | _ | -12.4 | _ | -12.8 | _ |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | 9.890 | _ | 33 | _ | 74.436 | _ | 55.172 | _ | 21.944 | _ | -35.991 | _ | -22.776 | _ | -45.622 | _ | -205.085 | _ | 3.226 | _ |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة احصاء اقليم كوردستان العراق للسنوات 2009 – 2019

**4.2. السلع المعمرة:** بالاعتماد على جدول (4) يمكن بيان الآتي:-

أولاً: الارقام القياسية للاسعار: بالرغم من التذبذبات الشهرية الا ان الاسعار سجلت ارتفاعاً في رقمها القياسي السنوي وذلك في سنة (2010) مقارنة بالسنة الاولى من الدراسة (2009), الا انها انخفضت في سنة (2011), بعد ذلك سجلت ارتفاعاً مستمراً ولثلاث سنوات متتالية (لغاية سنة 2014) وهذا ما عكسته نسب التغير الموجبة (سنوياً), الا انها انخفضت في السنوات التي تلت سنة (2014) وبشكل متذبذب (ولم تتجاوز 100 كرقم قياسي لسنة الاساس) ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة. وقد بلغ متوسط الرقم القياسي في السنة الاولى من الدراسة (120.9), أما متوسط الرقم القياسي في السنة الأخيرة من الدراسة فبلغ (89.7), وان أعلى متوسط كان في سنة (2010) اذ بلغ (123.2), في حين أدنى متوسط كان في سنة (2017) اذ بلغ (84.9), وفيما يتعلق بمتوسط الارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (104.863), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي للارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (2.670-%). ويمكن ارجاع تلك التغيرات في الاسعار ولغاية سنة (2014) الى زيادة الطلب ولجملة من الاسباب منها: ارتفاع دخل الاسر, زيادة عدد السكان والاسر, ظهور موديلات جديدة والتي تم ترويجها عن طريق القنوات الاعلامية المختلفة, التغير في سعر الصرف (رغم ثباتها النسبي) فضلاً عن تأثيرات البيع بالاقساط. وفيما يتعلق بالتغيرات في الاسعار من سنة (2015 – 2019) بما انها سجلت انخفاضاً في رقمها القياسي فيمكن ارجاعها الى الازمة المالية التي تواجه اقليم كوردستان منذ سنة (2015) والتي نتج عنها تطبيق نظام الادخار الاجباري من قبل الحكومة على منتسبيها مما أدى الى تقليل الدخول والسيولة وبالتالي انخفاض الطلب على السلع المعمرة.

ثانياً: معدلات التضخم: بلغ معدل التضخم في السنة الاولى من الدراسة (20.9), أما معدل التضخم في السنة الأخيرة من الدراسة فبلغ (10.3-), وان أعلى معدل للتضخم كان في سنة (2010) اذ بلغ (23.2), في حين أدنى معدل كان في سنة (2017) اذ بلغ (15.1-), وفيما يتعلق بمتوسط معدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (4.863), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي لمعدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (6.199%).

جدول (4)

الارقام القياسية لاسعار السلع المعمرة فى محافظة السليمانية للمدة 2009- 2019

| السنوات / الاشهر | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير |
| كانون الثاني | 117.15 | _ | 104.84 | _ | 109.24 | _ | 113.9 | _ | 115.3 | _ | 118.5 | _ | 109.3 | _ | 93.9 | _ | 85.1 | _ | 89.2 | _ | 88.5 | _ |
| شباط | 116.24 | -0.777 | 138.32 | 31.934 | 108.81 | -0.394 | 113.97 | 0.061 | 115.3 | 0 | 118.5 | 0 | 100.2 | -8.326 | 94.6 | 0.745 | 85.1 | 0 | 88.7 | -0.561 | 90.3 | 2.034 |
| آذار | 116.42 | 0.155 | 125.98 | -8.921 | 112.93 | 3.786 | 114.01 | 0.035 | 115.7 | 0.347 | 118.5 | 0 | 100.2 | 0 | 86.1 | -8.985 | 85.2 | 0.118 | 88.7 | 0 | 90.3 | 0 |
| نيسان | 106.08 | -8.882 | 127.29 | 1.040 | 114.21 | 1.133 | 114.22 | 0.184 | 115.5 | -0.173 | 118.5 | 0 | 100.2 | 0 | 78.2 | -9.175 | 83.4 | -2.113 | 88.6 | -0.113 | 90.3 | 0 |
| آيار | 119.7 | 12.839 | 124.88 | -1.893 | 114.05 | -0.140 | 114.51 | 0.254 | 118.2 | 2.338 | 118.5 | 0 | 95 | -5.190 | 87.6 | 12.020 | 84 | 0.719 | 88.6 | 0 | 90.9 | 0.664 |
| حزيران | 116 | -3.091 | 123.3 | -1.265 | 111.77 | -1.999 | 114.63 | 0.105 | 118.6 | 0.338 | 117.8 | -0.591 | 95 | 0 | 86 | -1.826 | 84.5 | 0.595 | 88.3 | -0.339 | 90.9 | 0 |
| تموز | 120.23 | 3.647 | 119.67 | -2.944 | 112.01 | 0.215 | 114.81 | 0.157 | 118.7 | 0.084 | 117.8 | 0 | 93.1 | -2.000 | 86 | 0 | 86.8 | 2.722 | 87.6 | -0.793 | 90.9 | 0 |
| آب | 128.17 | 6.604 | 122.05 | 1.989 | 112.11 | 0.089 | 114.91 | 0.087 | 118.5 | -0.168 | 118.5 | 0.594 | 93.6 | 0.537 | 87.9 | 2.209 | 86.8 | 0 | 88.6 | 1.142 | 89.8 | -1.210 |
| ايلول | 125.53 | -2.060 | 121.97 | -0.066 | 112.15 | 0.036 | 114.95 | 0.035 | 118.4 | -0.084 | 119.3 | 0.675 | 87.5 | -6.517 | 87.5 | -0.455 | 86.1 | -0.806 | 89 | 0.451 | 89.8 | 0 |
| تشرين الاول | 148.52 | 18.314 | 121.39 | -0.476 | 112.08 | -0.062 | 114.95 | 0 | 118.6 | 0.169 | 118.5 | -0.671 | 87.8 | 0.343 | 87.8 | 0.343 | 85.2 | -1.045 | 89 | 0 | 89.6 | -0.223 |
| تشرين الثاني | 131.38 | -11.541 | 133.5 | 9.976 | 112.41 | 0.294 | 114.95 | 0 | 118.4 | -0.169 | 118.2 | -0.253 | 93.3 | 6.264 | 87.5 | -0.342 | 83.1 | -2.465 | 89.6 | 0.674 | 89.2 | -0.446 |
| كانون الاول | 105.67 | -19.569 | 115.78 | -13.273 | 115.3 | 2.571 | 115.26 | 0.270 | 118.5 | 0.084 | 118.5 | 0.254 | 93.3 | 0 | 86.7 | -0.914 | 83.4 | 0.361 | 89.5 | -0.112 | 85.3 | -4.372 |
| المتوسط | 120.9 | -0.396 | 123.2 | 1.464 | 112.3 | 0.503 | 114.6 | 0.108 | 117.5 | 0.251 | 118.4 | 0.001 | 95.7 | -1.353 | 87.5 | -0.580 | 84.9 | -0.174 | 88.8 | 0.032 | 89.7 | -0.323 |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | 1.902 | _ | -8.847 | _ | 2.048 | _ | 2.530 | _ | 0.765 | _ | -19.172 | _ | -8.568 | _ | -2.971 | _ | 4.593 | _ | 1.013 | _ |
| معدل التضخم | 20.9 | _ | 23.2 | _ | 12.3 | _ | 14.6 | _ | 17.5 | _ | 18.4 | _ | -4.3 | _ | -12.5 | _ | -15.1 | _ | -11.2 | _ | -10.3 | _ |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | 11.005 | _ | -46.983 | _ | 18.699 | _ | 19.863 | _ | 5.143 | _ | -123.370 | _ | 190.698 | _ | 20.800 | _ | -25.828 | _ | -8.036 | _ |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة احصاء اقليم كوردستان العراق للسنوات 2009 – 2019

**5.2. الخدمات الصحية:** بالاعتماد على جدول (5) يمكن بيان الآتي:-

أولاً: الارقام القياسية للاسعار: بالرغم من التذبذبات الشهرية الا ان الاسعار سجلت انخفاضاً في رقمها القياسي السنوي وذلك في سنة (2010) مقارنة بالسنة الاولى من الدراسة (2009), وقد سجلت ارتفاعاً مستمراً وذلك في سنة (2011) ولاربع سنوات متتالية (لغاية سنة 2014) وهذا ما عكسته نسب التغير الموجبة (سنوياً), الا انها انخفضت في السنوات التي تلت سنة (2014) وبشكل متذبذب ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة. وقد بلغ متوسط الرقم القياسي في السنة الاولى من الدراسة (191.8), أما متوسط الرقم القياسي في السنة الأخيرة من الدراسة فبلغ (112.2), وان أعلى متوسط كان في سنة (2014) اذ بلغ(210.6), في حين أدنى متوسط كان في سنة (2017) اذ بلغ (103.4). وفيما يتعلق بمتوسط الارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (154.590), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي للارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (3.482-%). ويمكن ارجاع أهم أسباب تلك التغيرات الى: بالنسبة للتغيرات ولغاية سنة (2014) فانها ترجع الى ارتفاع ايجار العيادات الطبية, ارتفاع اجور العاملين المشتغلين في القطاع الصحي الخاص, ارتفاع أسعار الكهرباء من القطاع الخاص (المولدات), ارتفاع أسعار المختبرات الطبية, زيادة توجه المواطنين نحو مراجعة المستشفيات الأهلية للحصول على العلاج بدلاً من المستشفيات الحكومية وذلك بسبب تدني خدماتها, فضلاً عن ارتفاع اجور وصفة الطبيب (وبخاصة للاطباء الاجانب). أما بالنسبة للتغيرات من سنة (2015 – 2019) فانها ترجع الى تأثيرات الازمة المالية التي يعاني منها أقليم كوردستان والتي دفعت بالوحدات الاقتصادية والمؤسسات (ومنها المؤسسات الصحية) باعادة النظر في أسعار خدماتها, وهذا ما عكست على الارقام القياسية للاسعارللسنوات الخمسة الأخيرة.

ثانياً: معدلات التضخم: بلغ معدل التضخم في السنة الاولى من الدراسة (91.8), أما معدل التضخم في السنة الأخيرة من الدراسة فبلغ (12.2), وان أعلى معدل للتضخم كان في سنة (2014) اذ بلغ (110.6), في حين أدنى معدل للتضخم كان في سنة (2017) اذ بلغ (3.4), وفيما يتعلق بمتوسط معدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (54.590), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي لمعدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (6.251%).

جدول (5)

الارقام القياسية لاسعار بنود الخدمات الصحية في محافظة السليمانية للمدة 2009- 2019



| السنوات / الاشهر | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير |
| كانون الثاني | 192.4 | _ | 131.72 | _ | 186.41 | _ | 192.06 | _ | 195.9 | _ | 202.6 | _ | 120.1 | _ | 113 | _ | 104.3 | _ | 107.8 | _ | 111.3 | _ |
| شباط | 196.34 | 2.048 | 189.11 | 43.570 | 189.68 | 1.754 | 192.06 | 0 | 195.9 | 0 | 202.6 | 0 | 102.5 | -14.654 | 114.7 | 1.504 | 104.3 | 0 | 107.6 | -0.186 | 111.7 | 0.359 |
| آذار | 198.43 | 1.064 | 182.8 | -3.337 | 189.68 | 0 | 192.06 | 0 | 196.2 | 0.153 | 202.6 | 0 | 102.5 | 0 | 96.2 | -16.129 | 104.7 | 0.384 | 107.6 | 0 | 112.5 | 0.716 |
| نيسان | 181.76 | -8.401 | 177.77 | -2.752 | 191.14 | 0.770 | 195.64 | 1.864 | 196.2 | 0 | 202.6 | 0 | 102.5 | 0 | 105.1 | 9.252 | 103.4 | -1.242 | 109.5 | 1.766 | 112.5 | 0 |
| آيار | 182.71 | 0.523 | 186.35 | 4.826 | 191.14 | 0 | 195.89 | 0.128 | 196.2 | 0 | 203.2 | 0.296 | 112.8 | 10.049 | 104.5 | -0.571 | 106 | 2.515 | 109.5 | 0 | 115.2 | 2.4 |
| حزيران | 194.03 | 6.196 | 186.12 | -0.123 | 191.3 | 0.084 | 195.89 | 0 | 197.3 | 0.561 | 213.8 | 5.217 | 112.8 | 0 | 104.5 | 0 | 106.1 | 0.094 | 110.3 | 0.731 | 115.6 | 0.347 |
| تموز | 195.58 | 0.799 | 171.58 | -7.812 | 191.32 | 0.010 | 195.89 | 0 | 197.3 | 0 | 213.8 | 0 | 113 | 0.177 | 104.5 | 0 | 106.1 | 0 | 110.3 | 0 | 112.5 | -2.682 |
| آب | 198.39 | 1.437 | 171.42 | -0.093 | 191.32 | 0 | 195.89 | 0 | 197.3 | 0 | 217.4 | 1.684 | 113 | 0 | 105.6 | 1.053 | 103.4 | -2.545 | 110.3 | 0 | 111 | -1.333 |
| ايلول | 190.68 | -3.886 | 171.17 | -0.146 | 191.32 | 0 | 195.89 | 0 | 202.6 | 2.686 | 217.4 | 0 | 105.6 | -6.549 | 105.6 | 0 | 101.5 | -1.838 | 110.3 | 0 | 111 | 0 |
| تشرين الاول | 195.9 | 2.738 | 146.85 | -14.208 | 191.32 | 0 | 195.89 | 0 | 202.6 | 0 | 217.4 | 0 | 105 | -0.568 | 105 | -0.568 | 101.5 | 0 | 112.9 | 2.357 | 111 | 0 |
| تشرين الثاني | 189.15 | -3.446 | 178.12 | 21.294 | 191.32 | 0 | 195.89 | 0 | 202.6 | 0 | 217.1 | -0.138 | 113 | 7.619 | 105 | 0 | 99.6 | -1.872 | 106.5 | -5.669 | 111 | 0 |
| كانون الاول | 186.56 | -1.369 | 186.59 | 4.755 | 191.32 | 0 | 195.89 | 0 | 202.6 | 0 | 217.1 | 0 | 113 | 0 | 105 | 0 | 99.6 | 0 | 113.3 | 6.385 | 111.4 | 0.360 |
| المتوسط | 191.8 | -0.209 | 173.3 | 4.179 | 190.6 | 0.238 | 194.9 | 0.181 | 198.6 | 0.309 | 210.6 | 0.642 | 109.7 | -0.357 | 105.7 | -0.496 | 103.4 | -0.409 | 109.7 | 0.489 | 112.2 | 0.015 |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | -9.645 | _ | 9.982 | _ | 2.256 | _ | 1.898 | _ | 6.042 | _ | -47.910 | _ | -3.646 | _ | -2.175 | _ | 6.092 | _ | 2.278 | _ |
| معدل التضخم | 91.8 | _ | 73.3 | _ | 90.6 | _ | 94.9 | _ | 98.6 | _ | 110.6 | _ | 9.7 | _ | 5.7 | _ | 3.4 | _ | 9.7 | _ | 12.2 | _ |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | -20.153 | _ | 23.602 | _ | 4.746 | _ | 3.899 | _ | 12.170 | _ | -91.230 | _ | -41.237 | _ | -40.351 | _ | 185.294 | _ | 25.773 | _ |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة احصاء اقليم كوردستان العراق للسنوات 2009 – 2019

**6.2. التربية والتعليم:** بالاعتماد على جدول(6) يمكن بيان الآتي:-

أولاً: الارقام القياسية للاسعار: بالرغم من التذبذبات الشهرية المحدودة الا ان الاسعار سجلت ارتفاعاً في رقمها القياسي لغاية سنة (2014), وقد بلغ متوسط الرقم القياسي لسنة (2014)(218.1), بعد ان كان مساوياً بـ(163.6) وذلك في السنة الاولى من الدراسة (2009), أما بالنسبة للسنوات التي تلت سنة (2014) (2015 – 2019) فان الارقام القياسية للاسعار قد انخفضت وبشكل كبير, وقد بلغ متوسط الرقم القياسي لتلك السنوات (124.0), (120.2), (124.2), (120.1), (124.4) وعلى التوالي. وان أعلى متوسط كان في سنة (2014) اذ بلغ (218.1), في حين أدنى متوسط كان في سنة (2018) اذ بلغ (120.1). وفيما يتعلق بمتوسط الارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (150.045), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي للارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (0.837-%). ويمكن ارجاع أهم أسباب تلك التغيرات الى: بالنسبة للتغيرات ولغاية سنة (2014)أو بالاخرى (2015) فانها ترجع الى جملة من الاسباب منها: زيادة اجور[1] الدراسة بسبب زيادة الطلب على الدراسة في المدارس والمعاهد والجامعات الأهلية والمراكز التعليمية للغات وبخاصة التي تهتم اهتماماً كبيراً بتعليم اللغات الاجنبية وفي مقدمتها اللغة الانكليزية, فضلاً عن الاستفادة من الشهادة للحصول على مراتب وظيفية في المؤسسات الحكومية, أما بالنسبة للتغيرات من سنة ( 2015 – 2019) فانها ترجع الى تأثيرات الازمة المالية التي يعاني منها أقليم كوردستان والتي دفعت بادارة المدارس والمعاهد والجامعات الأهلية باعادة النظر في اجورها الدراسية[2] وهذا ما عكست على الارقام القياسية للاسعار.

ثانياً: معدلات التضخم: بلغ معدل التضخم في السنة الاولى من الدراسة (63.6), أما معدل التضخم في السنة الأخيرة من الدراسة فبلغ (24.4), وان اعلى معدل للتضخم كان في سنة (2014) اذ بلغ (118.1), في حين أدنى معدل للتضخم كان في سنة (2018)اذ بلغ (20.1), وفيما يتعلق بمتوسط معدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (50.045), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي لمعدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (2.487%).

[1] هناك مبررات عديدة تدعم قرارات ادارة المدارس والمعاهد والجامعات الأهلية بزيادة الاجور الدراسية وفي مقدمتها ارتفاع تكاليف تلك المؤسسات التربوية والتعليمية بسبب ارتفاع اجور الكوادر التدريسية وبخاصة الاجنبية منها أيضاً ارتفاع ايجار المباني(قد تكون كلفة الايجار المحتسب صريحة أو ضمينة)وغير ذلك من الاسباب.

[2] ان الازمة المالية دفعت بذوي عدد من الطلاب اما بعدم تسجيلهم في تلك المؤسسات التربوية والتعليمية الاهلية واما بنقلهم الى نفس تلك المؤسسات لكنها ذات اجور دراسية أقل, وقد وصل الى مستوى وهو نقلهم الى المؤسسات التربوية والتعليمية الحكومية.

جدول (6)

الارقام القياسية لاسعار بنود التربية والتعليم في محافظة السليمانية للمدة 2009- 2019

| السنوات / الاشهر | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير |
| كانون الثاني | 176.21 | _ | 145.7 | _ | 141.72 | _ | 150.48 | _ | 158.4 | _ | 218.1 | _ | 126.4 | _ | 125.1 | _ | 124.5 | _ | 124.2 | _ | 119.7 | _ |
| شباط | 176.33 | 0.068 | 172.5 | 18.394 | 141.72 | 0 | 150.48 | 0 | 184.1 | 16.225 | 218.1 | 0 | 126.4 | 0 | 125.1 | 0 | 124.2 | -0.241 | 119.7 | -3.623 | 119.7 | 0 |
| آذار | 177.72 | 0.788 | 141.79 | -17.803 | 141.72 | 0 | 150.48 | 0 | 190.8 | 3.639 | 218.1 | 0 | 126.4 | 0 | 118.6 | -5.196 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 126.8 | 5.931 |
| نيسان | 178.16 | 0.248 | 141.59 | -0.141 | 146.62 | 3.458 | 150.48 | 0 | 217 | 13.732 | 218.1 | 0 | 126.4 | 0 | 118.6 | 0 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 126.8 | 0 |
| آيار | 179.23 | 0.601 | 141.24 | -0.247 | 161.94 | 10.449 | 150.48 | 0 | 217 | 0 | 218.1 | 0 | 126.4 | 0 | 118.6 | 0 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 126.5 | -0.237 |
| حزيران | 173.58 | -3.152 | 141.59 | 0.248 | 146.59 | -9.479 | 150.48 | 0 | 217 | 0 | 218.1 | 0 | 126.4 | 0 | 118.6 | 0 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 126.5 | 0 |
| تموز | 163.52 | -5.796 | 141.59 | 0 | 146.59 | 0 | 157.81 | 4.871 | 217 | 0 | 218.1 | 0 | 126.4 | 0 | 118.6 | 0 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 126.5 | 0 |
| آب | 159.79 | -2.281 | 141.59 | 0 | 146.59 | 0 | 157.81 | 0 | 217 | 0 | 218.1 | 0 | 121.9 | -3.560 | 118.6 | 0 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 126.7 | 0.158 |
| ايلول | 152.15 | -4.781 | 141.59 | 0 | 146.79 | 0.136 | 158.43 | 0.393 | 217.1 | 0.046 | 218.1 | 0 | 118.6 | -2.707 | 118.6 | 0 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 126.7 | 0 |
| تشرين الاول | 124.14 | -18.409 | 116.89 | -17.445 | 146.79 | 0 | 158.43 | 0 | 217.9 | 0.368 | 218.1 | 0 | 118.6 | 0 | 118.6 | 0 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 126.7 | 0 |
| تشرين الثاني | 143.53 | 15.619 | 141.72 | 21.242 | 146.79 | 0 | 158.43 | 0 | 218.1 | 0.092 | 218.1 | 0 | 122.1 | 2.951 | 118.6 | 0 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 126.7 | 0 |
| كانون الاول | 158.33 | 10.311 | 157.05 | 10.817 | 162.13 | 10.450 | 187.11 | 18.103 | 218.1 | 0 | 218.1 | 0 | 121.9 | -0.164 | 124.2 | 4.722 | 124.2 | 0 | 119.7 | 0 | 112.9 | -10.892 |
| المتوسط | 163.6 | -0.617 | 143.7 | 1.370 | 148.0 | 1.365 | 156.7 | 2.124 | 207.5 | 3.100 | 218.1 | 0 | 124.0 | -0.316 | 120.2 | -0.043 | 124.2 | -0.022 | 120.1 | -0.329 | 124.4 | -0.458 |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | -12.163 | _ | 2.992 | _ | 5.878 | _ | 32.418 | _ | 5.108 | _ | -43.145 | _ | -3.064 | _ | 3.327 | _ | -3.301 | _ | 3.580 | _ |
| معدل التضخم | 63.6 | _ | 43.7 | _ | 48 | _ | 56.7 | _ | 107.5 | _ | 118.1 | _ | 24 | _ | 20.2 | _ | 24.2 | _ | 20.1 | _ | 24.4 | _ |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | -31.289 | _ | 9.840 | _ | 18.125 | _ | 89.594 | _ | 9.860 | _ | -79.678 | _ | -15.833 | _ | 19.802 | _ | -16.942 | _ | 21.393 | _ |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة احصاء اقليم كوردستان العراق للسنوات 2009 – 2019

**7.2. الفنادق والمطاعم والمقاهي:** بالاعتماد على جدول (7) يمكن بيان الآتي:-

أولاً: الارقام القياسية للاسعار: بالرغم من التذبذبات القليلة الا ان الاسعار سجلت ارتفاعاً مستمراً في رقمها القياسي لغاية سنة (2014) وهذا ما عكسته نسب التغير الموجبة (سنوياً). وقد بلغ متوسط الرقم القياسي لسنة (2014) (153.0) بعد ان كان مساوياً بـ(136.6) وذلك في السنة الاولى من الدراسة (2009), أما بالنسبة للسنوات التي تلت سنة (2014) (2015 – 2019) فان الارقام القياسية للاسعار قد انخفضت وبشكل متذبذب, ولم تستطيع تجاوز (100) كرقم قياسي لسنة الاساس في السنوات الاربعة الأخيرة من الدراسة. وان أعلى متوسط كان في سنة (2014) اذ بلغ (153.0), في حين أدنى متوسط كان في سنة (2017) اذ بلغ (86.9), وفيما يتعلق بمتوسط الارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (120.881), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي للارقام القياسية لمدة الدراسة فبلغ (2.925-%). ويمكن ارجاع أهم اسباب تلك التغيرات الى: بالنسبة للتغيرات ولغاية سنة (2014) فانها ترجع الى جملة من الاسباب منها: شهدت محافظة السليمانية توسعاً كبيراً في مجال الفنادق والمطاعم والمقاهي (الكافتريا) وبتصاميم حديثة ومتطورة بسبب مركزها القوي سياسياً وثقافياً وجغرافياً أيضاً اقتصادياً مما أدى الى ارتفاع اسعار خدماتها المختلفة, أما بالنسبة للتغيرات من سنة (2015 – 2019) وبخاصة للسنوات الاربعة الأخيرة من الدراسة فانها ترجع الى تأثيرات الازمة المالية التي يعاني منها أقليم كوردستان وبالتالي فقدان الكثير من الزبائن والسواح المحليين داخل الأقليم, ناهيك عن تراجع عدد السواح وبخاصة الاجانب (غير العراقيين) بعد فرض الحظر الجوي من قبل الحكومة العراقية بسبب قيام الادارة السياسية في الأقليم بعملية الاستفتاء في (2017/9/25), كل ذلك دفع بادارة تلك المؤسسات باعادة النظر في أسعار خدماتها.

ثانياً: معدلات التضخم: بلغ معدل التضخم في السنة الاولى من الدراسة (36.6), أما معدل التضخم في السنة الأخيرة من الدراسة فبلغ (6.5-), وان اعلى معدل كان في سنة (2014) اذ بلغ (53.0), في حين أدنى معدل كان في سنة (2017) اذ بلغ (13.1-), وفيما يتعلق بمتوسط معدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (20.881), أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة التغير السنوي لمعدلات التضخم لمدة الدراسة فبلغ (69.419-%).

جدول (7)

الارقام القياسية لاسعارخدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي في محافظة السليمانية للمدة 2009- 2019

| السنوات / الاشهر | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير | الرقم القياسي | نسبة التغير |
| كانون الثاني | 140.49 | _ | 136.37 | _ | 138.21 | _ | 142.45 | _ | 143.7 | _ | 152.9 | _ | 103.4 | _ | 103.9 | _ | 86.8 | _ | 86.9 | _ | 92.8 | _ |
| شباط | 143.23 | 1.950 | 136.37 | 0 | 138.21 | 0 | 142.45 | 0 | 143.7 | 0 | 152.9 | 0 | 103.4 | 0 | 107.3 | 3.272 | 86.8 | 0 | 97.3 | 11.968 | 92.8 | 0 |
| آذار | 147.35 | 2.876 | 136.37 | 0 | 138.21 | 0 | 143.68 | 0.863 | 143.7 | 0 | 152.9 | 0 | 103.4 | 0 | 107 | -0.280 | 86.9 | 0.115 | 97.3 | 0 | 93.4 | 0.647 |
| نيسان | 133.63 | -9.311 | 137.3 | 0.682 | 138.21 | 0 | 143.68 | 0 | 143.7 | 0 | 152.9 | 0 | 103.4 | 0 | 97.3 | -9.065 | 86.9 | 0 | 97.3 | 0 | 93.4 | 0 |
| آيار | 135.01 | 1.033 | 137.9 | 0.437 | 138.21 | 0 | 143.68 | 0 | 153 | 6.472 | 152.9 | 0 | 103.4 | 0 | 86.9 | -10.689 | 86.8 | -0.115 | 97.3 | 0 | 92.7 | -0.749 |
| حزيران | 134.15 | -0.637 | 137.91 | 0.007 | 138.21 | 0 | 143.68 | 0 | 153 | 0 | 152.9 | 0 | 103.4 | 0 | 97.3 | 11.968 | 86.9 | 0.115 | 97.3 | 0 | 92.7 | 0 |
| تموز | 134.83 | 0.507 | 138.21 | 0.218 | 138.21 | 0 | 143.68 | 0 | 152.9 | -0.065 | 152.9 | 0 | 107 | 3.482 | 86.9 | -10.689 | 86.9 | 0 | 97.3 | 0 | 92.7 | 0 |
| آب | 135.05 | 0.163 | 138.21 | 0 | 140.02 | 1.310 | 143.68 | 0 | 152.9 | 0 | 153.2 | 0.196 | 103.9 | -2.897 | 86.9 | 0 | 86.9 | 0 | 97.3 | 0 | 94.2 | 1.618 |
| ايلول | 135.8 | 0.555 | 138.21 | 0 | 140.02 | 0 | 143.68 | 0 | 152.9 | 0 | 153.2 | 0 | 86.9 | -16.362 | 86.9 | 0 | 86.9 | 0 | 92.8 | -4.625 | 94.2 | 0 |
| تشرين الاول | 129.45 | -4.676 | 138.44 | 0.166 | 140.02 | 0 | 143.68 | 0 | 152.9 | 0 | 153.2 | 0 | 86.9 | 0 | 86.9 | 0 | 86.9 | 0 | 92.8 | 0 | 94.2 | 0 |
| تشرين الثاني | 136.2 | 5.214 | 138.21 | -0.166 | 141.82 | 1.286 | 143.98 | 0.209 | 152.9 | 0 | 153.2 | 0 | 103.9 | 19.563 | 86.9 | 0 | 86.9 | 0 | 92.8 | 0 | 94.2 | 0 |
| كانون الاول | 134.15 | -1.505 | 138.21 | 0 | 142.44 | 0.437 | 143.98 | 0 | 152.9 | 0 | 153.2 | 0 | 103.9 | 0 | 86.9 | 0 | 86.9 | 0 | 92.8 | 0 | 94.2 | 0 |
| المتوسط | 136.6 | -0.348 | 137.6 | 0.122 | 139.3 | 0.276 | 143.5 | 0.097 | 149.9 | 0.582 | 153.0 | 0.018 | 101.1 | 0.344 | 93.4 | -1.407 | 86.9 | 0.010 | 94.9 | 0.668 | 93.5 | 0.138 |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | _ | _ | 1.235 | _ | 3.015 | _ | 4.459 | _ | 2.068 | _ | -33.921 | _ | -7.616 | _ | -6.959 | _ | 9.205 | _ | -1.475 | _ |
| معدل التضخم | 36.6 | _ | 37.6 | _ | 39.3 | _ | 43.5 | _ | 49.9 | _ | 53 | _ | 1.1 | _ | -6.6 | _ | -13.1 | _ | -5.1 | _ | -6.5 | _ |
| نسبة التغيرالسنوي | _ | _ | 2.732 | _ | 4.521 | _ | 10.687 | _ | 14.713 | _ | 6.212 | _ | -97.925 | _ | -700 | _ | 98.485 | _ | -61.069 | _ | 27.451 | _ |

المصدر: من اعداد الباحثين على التقارير السنوية لهيئة اقليم كوردستان العراق للسنوات 2009 – 2019

**3. الاستنتاجات**

**من خلال ما تم تناوله في البحث أمكن الوصول الى الاستنتاجات الآتية:-**

1. دعمت النتائج قبول الفرضية الاولى: ان الارقام القياسية للاسعار كانت متذبذبة شهرياً طول مدة الدراسة ولمجاميع السلع والخدمات وذلك بسبب خضوعها الى العديد من العوامل الاقتصادية وغيرالاقتصادية.

2. أثبتت النتائج قبول الفرضية الثانية: ان اسعار مجاميع السلع والخدمات سجلت ارتفاعاً في رقمها القياسي في السنوات التي تلت السنة الاولى من الدراسة (2009) ولغاية سنة (2014), وان الانتعاش الاقتصادي الذي شهده العراق ومنها أقليم كوردستان كان وراء تلك الارتفاعات في الاسعار.

3. أظهرت النتائج قبول الفرضية الثالثة: ان أسعار مجاميع السلع والخدمات سجلت انخفاضاً في رقمها القياسي في السنوات التي تلت سنة (2014) ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة (2019), وان الازمة المالية التي تعاني منها اقتصاديات الأقليم كانت وراء تلك الانخفاضات في الاسعار.

4. تواصلاً مع الاستنتاجين (2 و 3): ان معدلات التضخم ارتفعت في السنوات التي تلت السنة الاولى من الدراسة (2009) ولغاية سنة (2014), الا انها انخفضت في السنوات التي تلت سنة (2014) ولغاية السنة الأخيرة من الدراسة (2019).

**4. المقترحات**

**في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يمكن اقتراح الآتي:-**

1. العمل على سد الطلب المحلي من السلع من خلال تشجيع الصناعات الوطنية ودعمها وذلك من خلال التركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية مثل: تعليب الخضروات والفواكه, منتوجات الالبان, الانسجة والالبسة.

2. وضع الخطط الهادفة الى تحفيز النمو الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية بين العرض الكلي والطلب الكلي وذلك من خلال السيطرة على ارتفاع مستويات الاسعار والتضخم.

3. زيادة المهارات والكفاءات الادارية والتقنية الذاتية للمؤسسات العامة لتمكينها من تقديم الخدمات الاساسية (وبخاصة للمؤسسات الخدمية الصحية في زمن انتشار جائحة كورونا).

4. تفعيل اللجان الاقتصادية على مستوى الوحدات الادارية المختلفة لمتابعة الاسعار و بخاصة للسلع و الخدمات الضرورية.

5. يجب عدم اغفال فعالية السياسات المالية المتشددة و في مقدمتها تقليص الانفاق الحكومي التشغيلي (رغم اعادة النظر فيه بعد الازمة المالية التي واجهت اقتصاديات أقليم كوردستان) في التأثير في كمية السيولة ومستويات الاسعار و بالتالي معدلات التضخم.

6. اصلاحات النظام الضريبي لوضع السياسة الضريبية موضع التطبيق العملي لمساعدة حكومة أقليم كوردستان في تحقيق اهدافها الاقتصادية ومن ضمنها الاستقرارالنقدي.

**المصادر**


**المصادر باللغة العربية**

**أولاً: النشرات والتقارير السنوية**

1. التقارير السنوية لهيئة احصاء أقليم كوردستان العراق للسنوات 2009 – 2019.
2. دليل الحسابات القومية, 2005, الحسابات القومية: مقدمة عملية, السلسلة (واو), العدد (85), الامم المتحدة, نيويورك.
3. مجلس التعاون لدول الخليج العربي, 2013, الارقام القياسية لاسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون, قطاع شئون المعلومات – ادارة الاحصاء, العدد (6).

**ثانياً: الرسائل والاطاريح**

1. الجلال, احمد محمد صالح, 2006, دور السياسات النقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية, رسالة ماجستر, قسم علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر.
2. حميد, مقراني, 2015, أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر, رسالة ماجستر, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بومرداس, الجزائر.
3. زغاد, ادريس, 2019, دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر, رسالة ماجستر, قسم العلوم الاقتصادية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة ورقلة, الجزائر.

4. محمد, ناصح هاشم, 2004, تقدير الارقام القياسية لاسعار المستهلك و أهميتها الاقتصادية في محافظة اربيل للمدة 1988-2002 (دراسة تطبيقية), رسالة ماجستر, قسم الاقتصاد,كلية الادارة و الاقتصاد, جامعة صلاح الدين.

5. نوة, بن يوسف, 2016, تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية, أطروحة دكتوراه, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, الجزائر.

6. يوسف, سايح و محمدامين, بوعزة عبيد, 2019, دراسة العلاقة بين الأجور الحقيقية و معدلات التضخم في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية, رسالة ماجستر, معهد علوم اقتصادية و علوم التجارية والتسيير, المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تمو شنت.

**ثالثاً: البحوث والدوريات والمؤتمرات**

1. التميمي, عباس فاضل رسن, 2019, التضخم وانعكاسه على العائد والمخاطرة, مجلة اهل البيت,كلية العلوم الاسلامية, جامعة اهل البيت – كربلاء, العدد (24).

2. الحاج, محي الدين, 2005, دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني, مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية, المجلد (21), العدد (1).

3. حسين, ابتسام على, 2015, أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الامريكى في السوق الموازية, مجلة الادارة والاقتصاد, كلية التنمية الادارية – بغداد- المجلد (38), العدد (104).

4. حسين, فاروق مبارك وسعدون, ياسمين, 2006, المعاني الاقتصادية لطرائق احتساب الارقام القياسية النوعية مع التطبيق على بيانات شركة غاز الشمال لسنة 2002-2003, مجلة الادارة والاقتصاد, كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, السنة (28), العدد (59).

5. الذهبي, جليلة عيدان حليحل و محمد, ايمان شاكر, 2006, أثر ارتفاع المستوى العام للاسعار على تقويم الموجودات الثابتة وانعكاسه على ارباح الوحدات الاقتصادية, مجلة الادارة و الاقتصاد, كلية الادارة و الاقتصاد, الجامعة المستنصرية, السنة (28), العدد (59).

6. السيد, امامة مكي محمد و الرشيد, طارق محمد, 2015, العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990 – 2012), مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا, المجلد (16), العدد (2).

7. الشريفي, شيماء عبدالهادي حسين, 2019, تحليل العلاقة المتبادلة بين النفقات العامة والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2002 – 2015), مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية, جامعة بابل, المجلد (27), العدد (3).

8. شومان, عبداللطيف حسن و ماجد, هيثم حسون, 2013, استخدام أساليب السلاسل الزمنية لمعالجة الاختلافات الموسمية في الرقم القياسي لسعر المستهلك, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة و الاقتصاد, جامعة بغداد, المجلد (19), العدد (74).

9. العبيدي, صبيحة برزان, 2009, أثر التضخم على حسابات الودائع (دراسة حالة في مصرف الرافدين / فرع ذي قار), مجلة التقني, هيئة التعليم التقني, بغداد, المجلد (22), العدد (5).

10. العصفور, صالح, 2003, الارقام القياسية, سلسلة جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط, العدد (19), الكويت.

11. علي, وسام حسين, 2013, أثر التضخم على أداء سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005 – 2011) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ ( VECM ), مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الانبار, المجلد (5), العدد (10).

12. عمر, لقمان عثمان, 2017, تحليل الارقام القياسية لاسعار المستهلك في محافظة اربيل للمدة 2009-2015, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الانبار, المجلد (9), العدد (17).

13. فارس, ناجي ساري, 2019, العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار و المعالجة), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية,كلية الادارة والاقتصاد, جامعة المستنصرية, المجلد (17), العدد (61).

14. فريح, جواد شاكر, 2018, تحليل و قياس العلاقة بين التضخم والانفاق الاستهلاكى الخاص في دولة الكويت, مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الأنبار, المجلد (10), العدد (21).

15. الكبيسي, محمد صالح و مثنى, تحسين محمود, 2018, قياس العلاقة بين التضخم المستورد و التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2015) باستخدام أنموذج NARDL, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, المجلد (24), العدد (107).

16. كداوي, طلال محمود, 2005, الانفاق العسكري والتضخم: تحليل نظري – تجريبي, مجلة تنمية الرافدين, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل, المجلد (79), العدد (27).

17. الكليدار, قصى قاسم و ناصر, سعد غزيز و الحليم, ناصر عبد, 2009, القياس الاقتصادي لأثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة 1970-2002, مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة القادسية, المجلد (11), العدد (4).

18. كيطان, حسين على, 2017, قياس و تحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد العراقي, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة واسط, المجلد (1), العدد (26).

19. الناشي, رزاق ذياب شعيب, 2014, تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي, مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية, كلية الادارة و الاقتصاد, جامعة المثنى, المجلد (4), العدد (8).

20. ناظم, ايفان علاء و حميد, قصي عصام, 2013, دراسة و تحليل مستوى التذبذب للتضخم في الارقام القياسية بالاعتماد على السلاسل الزمنية (ARIMA) مقرونة مع نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية (ANNM), مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم, السنة (15), العدد (31).

21. يونس, مفيد ذنون و عمادالدين, رغيد, 2009, تأثير التضخم على أسواق الاوراق المالية العربية, مجلة تنمية الرافدين,كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل, المجلد (31), العدد (93).

**رابعاً: الكتب**

1. الاشقر, أحمد, 2007, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان – الاردن.
2. بدر, سالم عيسى و عبابنة, عماد غصاب, 2007, مبادئ الاحصاء الوصفي و الاستدلالي, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان – الاردن.
3. جلاطو, جيلالي, 2003, الاحصاء الوصفي: تطبيقات عملية, الطبعة الاولى, دار المناهج للنشروالتوزيع, عمان – الاردن.
4. جوارتيني, جيمس واستروب, ريجارد, 1999, الاقتصاد الكلي:الاختيار العام والخاص, ترجمة: عبدالفتاح عبدالرحمن و عبدالعظيم محمد, الطبعة العربية, دار المريخ للنشر, الرياض – السعودية.
5. الحصري, طارق فاروق, 2007, التحليل الاقتصادي الكلي: نظرة معاصرة, الطبعة الاولى, المكتبة العصرية للنشر والتوزيع, المنصورة – مصر.
6. عبدالهادي, سامر علي و الصرايرة, شادي أرشيد, و عباس, نضال علي, 2013, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان – الاردن.
7. علي, عبد المنعم السيد و العيسى, نزار سعدالدين, 2004, النقود و المصارف و الاسواق المالية, الطبعة الاولى, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان – الاردن.
8. عوض, مراد كمال, 2009, أساسيات الاحصاء, الطبعة الاولى, دار البداية ناشرون وموزعون, عمان-الاردن.
9. العيسى, نزار سعدالدين و قطف, ابراهيم سليمان, 2006, الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات, الطبعة الاولى, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان – الاردن.
10. معروف, هوشيار, 2005, تحليل الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان – الاردن.
11. ناصف, ايمان عطية, 2007, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار الجامعة الجديدة للنشر, الاسكندرية – مصر.
12. ناصف, ايمان عطية, 2008, النظرية الاقتصادية الكلية, الطبعة الاولى, دار الجامعة الجديدة للنشر, الاسكندرية – مصر.
13. الوزني, خالد واصف و الرفاعي, احمد حسين, 2007, مبادئ الاقتصاد الكلي: بين النظرية والتطبيق, الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان – الاردن.

**المصادر باللغة الانكليزية**

First: Dissertations, Thesis and researches

1. Fatah, Khwazbeen Said and Ahmed, Swar Omer, 2012, Variance Estimates for Price Changes in the Consumer Price Index for Kurdistan Region of Iraq (January – December, 2009), Journal of Basrah Researches – Sciences, Vol (38), No (4).

Second: Books

1. AL- Najar, Yahya Ghani, 2008, Economics Reading in English: Basic Economics, First Edition, University of Baghdad, Baghdad.
2. Baumol, William J. and Blinder, Alan S., 2006, Macro Economics: Principles and Policy, International Student Edition, South – Western, New York.
3. Bowen, Karl K., Starr, Martin K., 1982, Basic Statistics for Business and Economics, Second Edition, Mc Graw- Hill, Inc, New York
4. Delong, J. Bradford and Olney, Martha L., 2006, Macro Economics, Second Edition, Mc Graw – Hill Companies, Inc, New York.
5. Dornbusch, Rudiger., Fischer Stanley. and Startz Richard ., 2011, Macro Economics, Eleventh Edition, Mc Graw – Hill,Companies Inc, New York.
6. Downing, Douglas and Clark, Jeffrey, 1997, Business Statistics, Third Edition, Barrons Educational Series, Inc, New York.
7. Gartner, Manfred, 2003, MacroEconomics, First Edition, Pearaon Education Limited, London.
8. Gordon, Robert J., 2009, MacroEconomics, Eleventh Edition, Pearson Addison Wesley, Inc, New York.
9. Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J., 1998, Intermediate Accounting, Ninth Edition, John Wiley and Sons, New York.
10. Kvanli, Alan H., Pavur, Robert J. and Keeling, Kellie B., 2003, Introduction to Business Statistics: A Microsoft Excel Integrated Approach, Sixth Edition, South – Western, New York.
11. Lind, Douglas A., Mason, Robert D., 1997, Basic Statistics for Business and Economics, Second Edition, Mc Grow-Hill, Inc, New York.
12. Mankiw, N.Gregory, 2010, Macro Economics, Seventh Edition, Mc, Graw – Hill, Inc, New York.
13.O' Sullivan, Arther., Sheffrin, Steven M., and Perez, Stephen J. , 2008, Economics: Principles, Applications, and Tools, Fifth Edition, Pearson Prentice Hall, New Jersey.
14. Romer, David, 2006: Advanced Macro Economics, Third Edition, Mc Graw – Hill, Inc, New York.

# کاریگەری ژمارەی پێوانەیی نرخەکانی بەکاربەر لەسەر هەڵاوسان لە پارێزگای سلێمانی لە ماوەی 2009 – 2019

**لقمان عثمان عمر**
بەشی ئابووری/کۆلیژی بەڕێوەبردن وئابووری / زانکۆی سەلاحەدین – هەولێر

**نشیدە احمد حسن**
فاکەلتی ئەندازیاری / زانکۆی سۆران

**پوختە**

ژمارەی پێوانەیی نرخەکانی بەکاربەر یەکێکە لە گرنگترین ئاماژەکان بۆ بەدەرخستنی ئاستی ڕاستەقینەی خۆشگوزەرانی ئابووری و کۆمەڵایەتی بەکاربەران، حکومەتەکان پەنای بۆ دەبەن بۆ ئەوەی ئەو گۆڕانکاریانەی، کە ڕوویانداوە لە نرخی کاڵا و خزمەتگوزاریەکانی بەکاربردن بەرجەستە بکەن. سەرەڕای ئەو گۆڕانکاریانەی کە ڕوویانداوە لە تیکڕای هەڵاوسان. بۆیە ئە م توێژینەوەیە هە لدە ستیت بە شرۆڤە کردنی کاریگەری ژمارەی پێوانەیی نرخەکانی بەکاربە ر لەسەر هەڵاوسان لە پارێزگای سلێمانی، وە بە چەند دەرئەنجامێک گەیشتووە لە گرنگترینیان:-

1. نرخی کۆمەڵەکانی کاڵا و خزمەتگوزاریەکان بەرزبوونەوەی تۆمار کردووە لە ژمارەی پێوانەیی لە ساڵەکانی دوای ساڵی یەکەمی لێکۆڵینەوە تا دەگاتە ساڵی (2014).

2. نرخی کۆمەڵەکانی کاڵا و خزمەتگوزاریەکان نزم بوونەوەی تۆمار کردووە, لە ژمارەی پێوانەیی لە دوای ساڵی (2014) تا دەگاتە ساڵی کۆتایی لێکۆڵینەوە.

لێکۆڵینەوەکە بە چەند پێشنیارێک گەیشتووە لە گرنگترینیان:-

1. کارکردن بۆ پڕکردنەوەی خواستی ناوخۆیی لە میانەی هاندان و پشتگیری کردنی پیشەسازی نیشتمانی، بە جەختکردنەوە لەسەر ئەو پیشەسازیانەی کە تایبەتمەندی ڕێژەییان هەیە وەکو: بەقوتوکردنی سەوزە و میوەکان، بەربوومەکانی شیر، ڕستن و چنین و جل وبەرگ.

2. دانانی پلان ئامانجی هاندانی گەشەی ئابووری بێت و ڕاستکردنەوەی ناهاوسەنگی پەیکەری لە نێوان خستنەڕووی هەمووەکی و خواستی هەمووەکی بۆ زاڵبوون بە سەر بەرزبوونەوەی ئاستی نرخەکان و هەڵاوسان.

3. کاراکردنی سیاسەتی دارایی لە پێش هەموویان کەم کردنەوەی خەرجی بەگەڕخستنی کەرتی گشتی (سەرەڕای ئەوەی چاوخشاندنەوەی بەسەردا کراوە دوای ئەوەی کە ئابووری هەرێمی کوردستان ڕووبەڕووی قەیرانی دارایی بوەتەوە) بۆ ئەوەی کاریگەری هەبێت لە سەر بڕی پارەی دەستاو دەستکراو و ئاستی نرخەکان و هەڵاوسان.

**ووشە سەرەکیەکان:** ژمارەی پێوانەیی نرخەکانی بەکاربەر، هەڵاوسان، پارێزگای سلێمانی.

# The impact of Consumer Price Index Numbers indices on inflation in Sulaymaniyah Governorate for the period 2009-2019

**Luqman Othman Omar**
College of Administration and Economics
Salahadin University-Erbil

**Nashida Ahmed Hasan**
Soran University Faculty of Engineering

**Abstract**

Consumer price index numbers is one of the most important indicators that reveal the true reality of the level of economic and social well-being of consumers, and governments use them to know the changes that occur in the prices of consumer goods and services as well as the changes that occur in inflation rates. So the research analyzing the impact of consumer price index numbers on Inflation in Sulaymaniyah Governorate for the period (2010-2019), and a number of conclusions were reached, perhaps the most important were:

1. The prices of the grouped goods and services recorded an increase in their record number in the years following the first year of the study and until the year (2014).
2. The prices of the grouped goods and services recorded a decrease in their index in the years following (2014) and until the last year of the study.

A number of suggestions has been reached, the most important could be: -

1. Work to meet the local demand for goods by encouraging and supporting national industries by focusing on industries of comparative advantage, such as: vegetable and fruit canning, dairy products, textiles and clothing.
2. Develop plans aim to stimulating economic growth and correcting structural imbalances between aggregate supply and demand, by controlling high price levels and inflation.
3. The effectiveness of strict financial policies should not be neglected, first of all the reducing government operating spending (despite a review of government operating spending after the financial crisis that faced the Kurdistan region economy) should not be overlooked in affecting the amount of liquidity, price levels, and thus inflation rates.

**Keywords**: Consumer Price Index Numbers, Inflation, Sulaymaniyah Governorate.